

Distr.: General
17 March 2017
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثانية والسبعون

البندان ١٣٧ و ١٤٥ من القائمة الأولية*

تخطيط البرامج

تقرير عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية

تعزيز دور التقييم وتطبيق نتائج التقييم على تصميم البرامج وتنفيذها
وعلى التوجيهات المتعلقة بالسياسات

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية

موجز

عرض هذا التقرير تقييما لقدرات التقييم على نطاق المنظمة، من خلال دراسة لمهام التقييم وموارده ونواتجه واستخدامه. ويحدد التقرير أيضا الممارسات الجيدة التي أسهمت في زيادة فعالية التقييمات. وبالإضافة إلى ذلك، يقدم التقرير النتائج المستخلصة من عينة من تقارير التقييم على نطاق المنظمة في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، وخطة عمل مكتب خدمات الرقابة الداخلية في مجال التقييم للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩.

وكانت النتائج متفاوتة بالمقارنة مع نتائج فترة السنتين السابقة، وفي هذا الصدد، لوحظ ما يلي:

(أ) تعزيز وظائف التقييم بعض الشيء؛

(ب) زيادة عدد الكيانات التي لديها سياسات وخطط تقييم، بيد أن اعتماد الإجراءات المناسبة، بما في ذلك تتبع خطة عمل للتقييم، ظل محدودا؛

* A/72/50.



الرجاء إعادة استعمال الورق

210417 190417 17-04374 (A)



(ج) نقصان عدد تقارير التقييم التي تصدرها الكيانات، بيد أن نوعيتها لم تتغير، وازدادت النواتج المبلغ عنها؛

(د) مخصصات الميزانية للتقييم الذاتي الاختياري تجاوزت إلى حد كبير النفقات المبلغ عنها بشأن تقارير التقييم بالنسبة لنصف جميع الكيانات، مما يشير إلى أوجه عدم الدقة في الإبلاغ عن الميزانيات المخصصة للتقييم، وإدراج أنشطة خلاف التقييم تحت هذا البند. وبرز دعم الإدارة العليا مرة أخرى باعتباره من العوامل المحددة لمهمة تقييم متينة. وازدادت جدوى تقارير التقييم نتيجة التوقيت الاستراتيجي والنهج التشاركي وإعداد توصيات يمكن استخدامها.

وأيدت الجمعية العامة، في قرارها ٨/٧٠ المؤرخ ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، في جملة أمور، التوصيات الأربع التي قدمتها لجنة البرنامج والتنسيق، على النحو الوارد في التقرير المتعلق بأعمال دورتها الخامسة والخمسين (A/70/16)، الفقرات ٩٩ و ١٠٤ - ١٠٦، ومفادها أن تطلب الجمعية إلى الأمين العام اتخاذ خطوات ملموسة بهدف تنمية القدرات وتعزيز ثقافة التقييم على نطاق المنظمة. وسيقوم مكتب خدمات الرقابة الداخلية بالإبلاغ عن التقدم المحرز في التقرير القادم في عام ٢٠١٩.

ويقدم مكتب خدمات الرقابة الداخلية توصية هامة، كما يلي:

ينبغي مواءمة ميزنة موارد التقييم بشكل أفضل مع خطط التقييم، وينبغي أن تنعكس نواتج التقييم بشكل أفضل في هذه الخطط والميزانيات.

المحتويات

الصفحة

٤	أولا - مقدمة
٤	ثانيا - المنهجية
٦	ثالثا - هيكل وعملية وممارسة التقييم
٦	ألف - تم تعزيز بعض مهام التقييم داخل الكيانات، حيث أنجز ١١ كيانا تحولا هيكليا صوب مزيد من الاستقلالية
١٠	باء - ازداد عدد الكيانات التي لديها سياسات وخطط للتقييم، ولكن اعتماد إجراءات مناسبة ما زال أمراً غير مكتمل
١٢	جيم - انخفض عدد تقارير التقييم في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، غير أن المنسقين أفادوا بأن الرجوع إليها وأثرها فاقا ما كان الوضع عليه في السنوات السابقة
١٨	دال - لوحظ فارق تبلغ نسبته ٩٠ في المائة أو أكثر بين الموارد المخصصة للتقييم الذاتي التقديري وتكاليف إعداد تقارير التقييم لـ ١٣ كيانا، مما يدل على محدودية دقة الميزانيات المبلغ عنها، وإدراج أنشطة لا تؤدي إلى إعداد تقارير التقييم في إطار مخصصات التقييم الذاتي التقديري
٢٠	رابعا - الممارسات الجيدة لغرض إعداد تقييمات أكثر فعالية
٢٢	خامسا - نوعية التقارير ونتائج مختارة من تقييمات صادرة خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥
٣٢	سادسا - خطة عمل مكتب خدمات الرقابة الداخلية في مجال التقييم
٣٦	سابعا - متابعة الإجراءات التي أوصت بها لجنة البرنامج والتنسيق
٣٨	ثامنا - الاستنتاجات
٣٩	تاسعا - التوصيات

المرفق

٤٠	الأول - قائمة بأسماء الكيانات الواردة في التقرير
٤٢	الثاني - منهجية أخذ العينات المتعلقة بتقارير التقييم المختارة
٤٣	الثالث - التعليقات الواردة من كيانات الأمانة العامة بشأن مشروع التقرير

أولا - مقدمة

١ - هذا هو التقرير الخامس عشر في سلسلة دراسات تُقدم إلى الجمعية العامة كل سنتين منذ عام ١٩٨٨ عن طريق لجنة البرنامج والتنسيق، وذلك وفقا للأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم (ST/SGB/2016/6). وتستخدم عمليات التخطيط والبرمجة والميزنة والرصد والتقييم في دورة الأمم المتحدة ثلاث مجموعات من الأدوات، هي: الإطار الاستراتيجي، لتقديم لمحة عامة عن أنشطة المنظمة؛ وتقارير الميزانية البرنامجية والأداء البرنامجي، التي توفر خطط العمل وكذلك الرصد والإبلاغ بشأن التنفيذ؛ وأخيرا، نظام التقييم الذي "يتيح إجراء استعراض نقدي مستمر للإنجازات، والتفكير الجماعي فيها ووضع الخطط اللاحقة".^(١) وتمشيا مع هذه الأنظمة، يقوم التقرير الحالي بما يلي:

(أ) وصف وتقييم هياكل وعمليات وممارسات التقييم في المنظمة (الفرع الثالث)؛

(ب) تحديد الممارسات الجيدة للتقييمات المؤثرة (الفرع الرابع)؛

(ج) تقديم موجز للتقييمات التي أجريت خلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، وتحديد النتائج الرئيسية المنبثقة من تلك التقارير، في مجالات الأولوية الاستراتيجية الثمانية للمنظمة (الفرع الخامس)؛

(د) طرح خطة عمل مكتب خدمات الرقابة الداخلية في مجال التقييم للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ (الفرع السادس).

ثانيا - المنهجية

٢ - يستند هذا التقرير إلى معلومات جمعت في ٣١ كيانا من كيانات الأمم المتحدة الخاضعة لرقابة مكتب خدمات الرقابة الداخلية.^(٢) واستُخدمت الأساليب التالية لجمع البيانات:

(١) ST/SGB/2016/6، الفقرة ٢ (ج).

(٢) لدى إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني جهة تنسيق مشتركة، وهما تُعاملان ككيان واحد لأغراض هذا التقرير.

(أ) فحص ٤٤٦ تقريراً وردت من ٢٥ كيانا؛ وفحص ٢٧٣ تقريراً وردت من ٢١ كيانا بوصفها تقارير تقييم؛^(٣)

(ب) تقييم الجودة لعينة طبقية عشوائية من ١٠٠ تقرير تقييم من ٢١ كيانا من جانب خبيرين استشاريين خارجيين؛^(٤)

(ج) استعراض وثائق ٢٦ سياسة و ٢٠ خطة عمل و ٤٢٩ من الوثائق المتصلة بإجراءات التقييم؛

(د) إجراء دراسة استقصائية عبر الإنترنت لجهات تنسيق تمثل الكيانات الـ ٣١ جميعها، تشمل المسائل المتعلقة بالقدرات وإجراءات التقييم واستخدام التقارير والتوصيات وأفضل الممارسات والدروس المستفادة، والمخاطر التي يواجهها الكيان. وبلغ معدل الاستجابة نسبة ١٠٠ في المائة؛

(هـ) إجراء مقابلات مع جهات التنسيق من ٢٩ كيانا؛

(و) إجراء استقصاء وتحليل تخصيص أشهر عمل الموظفين، واستخدامها وأثرها بالنسبة لكل من تقارير التقييم (٢٠ كيانا و ٢٤٩ تقريراً تقييمياً)؛^(٥)

(ز) إجراء دراسات حالات إفرادية بشأن الممارسات الجيدة؛

(٣) تم فحص التقارير لبيان ما إذا استوفت المعايير التالية: (أ) هل كان التقرير مؤرخاً بين ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥؟ (ب) هل أعد التقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية أو وحدة التفتيش المشتركة أو مجلس مراجعي الحسابات أو أحد المانحين (معياري الاستبعاد)؟ (ج) هل يقيم التقرير عنصراً من عناصر أداء الكيان له صلة بولايته أو أهدافه؟ (د) هل يتضمن التقرير وصفاً للمنهجية (تحدد بوصفها تشمل مصادر البيانات وأساليب جمع البيانات وتحليلها والقيود والافتراضات التحليلية الأساسية)؟ (هـ) هل يتضمن التقرير وصفاً للأدلة؟ (و) هل يتضمن التقرير نتائج واستنتاجات؟ (ز) هل يتضمن التقرير عنصراً تطلعياً، من قبيل توصيات أو خطة عمل؟

(٤) ترد منهجية أخذ العينات في المرفق الثاني. وأدرجت تقارير مكتب خدمات الرقابة الداخلية في ما يلي: (أ) فحص التقارير، و (ب) تقييم جودة التقارير. وأدرجت في عينة تقييم الجودة ستة من تقارير المكتب في مجال التقييم. وأدرج المكتب أيضاً في التحليل المالي استناداً إلى البيانات المستمدة من الميزانيات البرنامجية المقترحة والاستمارة ١٢. ولم يُدرج المكتب في استعراض الوثائق أو استقصاء جهات التنسيق أو استقصاء التقارير التي جرى فحصها.

(٥) يعزى الفرق بين إجمالي عدد التقارير التي جرى فحصها (٢٧٣)، والعدد المدرج في استقصاء التقارير التي جرى فحصها (٢٤٩) إلى استبعاد ١٨ تقريراً لمكتب خدمات الرقابة الداخلية و ٦ تقارير لإدارة الشؤون السياسية (أعدتها مكتب دعم بناء السلام). وتم استقصاء تقارير إدارة الشؤون السياسية المتبقية عن طريق جهة التنسيق التابعة للإدارة.

(ح) تحليل الموارد المالية، بالتشاور مع مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات وبتوجيه منه، للبيانات المستقاة من فرادى أبواب الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥؛ وصافي مجموع الميزانية الوارد في تصدير ومقدمة الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ وبيانات الاستثمار ١٢ المجموعة التي أتاحها مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات بشأن توزيع المخصصات المالية بين الرصد والتقييم للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.

٣ - ويخضع التقرير لعدة قيود، منها:

- (أ) اقتصر استعراض الوثائق وفحص التقارير على الوثائق المقدمة من المنسقين؛
- (ب) حيثما لم يكن المنسقون موظفي تقييم، ربما افتقر الإبلاغ إلى الدقة في بعض المواطن؛
- (ج) كانت البيانات المتعلقة بموارد مهام التقييم المركزية واللامركزية، والتقارير المنبثقة عنها، مجمعة في بعض الحالات؛
- (د) منهجية تقييم مخصصات الميزانية لتحقيق النواتج لم تأخذ في الحسبان المدة الفاصلة بين الميزنة وإنفاق الموارد وإصدار التقارير، واقتصرت النواتج المدرجة في هذا التقييم على تقارير التقييم؛
- (هـ) كان هناك تفاوت كبير بين الكيانات من حيث دقة وتصنيف المخصصات للرصد والتقييم، وتم الجمع بين البيانات المستقاة من الاستثمار ١٢ والبيانات الواردة في أبواب الميزانية البرنامجية المقترحة من أجل تعزيز موثوقية تدابير تخصيص الموارد فيما بين الكيانات؛
- (و) لم يتم التحقق بشكل مستقل من المعلومات المبلغ عنها ذاتيا من كل كيان، باستثناء أمثلة مختارة من التقارير ذات التأثير.

ثالثا - هيكل وعملية وممارسة التقييم

ألف - تم تعزيز بعض مهام التقييم داخل الكيانات، حيث أنجز ١١ كيانا تحولا هيكليا صوب مزيد من الاستقلالية

٤ - بحلول نهاية فترة السنتين، أدرج معظم الكيانات وظيفة التقييم في وحدة مكرسة للتقييم ضمن شعبة متعددة الوظائف، كما هو مبين في الجدول ١. ومن أصل الكيانات السبعة التي أبلغت عن أنشطة تقييم ضئيلة أو منعدمة في فترة السنتين السابقة، هناك واحد

(هو إدارة شؤون السلامة والأمن) له الآن وحدة مكرسة للتقييم، وأبلغت ثلاثة كيانات (مكتب الشؤون القانونية ومكتب شؤون الفضاء الخارجي ومكتب الأمم المتحدة في جنيف) عن أنشطة تقييم رغم عدم وجود وحدة تقييم، وواصلت ثلاثة كيانات أخرى (مكتب شؤون نزع السلاح، ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي، ومكتب الأمم المتحدة في فيينا) الإبلاغ عن عدم وجود نشاط تقييمي.

الجدول ١

هياكل وظائف التقييم بحلول نهاية عام ٢٠١٥

وحدة تقييم مستقلة	شعبة متعددة الوظائف	شعبة متعددة الوظائف (تشمل أنشطة أخرى داخل وحدة ليست مكرسة للتقييم)	لا توجد وحدة تقييم ولكن لا توجد وحدة تقييم ولا نشاط تقييم	وحدة ليست مكرسة للتقييم
إدارة شؤون الإعلام	إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات	اللجنة الاقتصادية لأوروبا	إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	مكتب شؤون نزع السلاح
برنامج الأمم المتحدة للبيئة	إدارة عمليات حفظ السلام/ إدارة الدعم الميداني	اللجنة الاقتصادية لأمریکا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	إدارة الشؤون الإدارية	مكتب الأمم المتحدة في نيروبي
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	إدارة شؤون السلامة والأمن	اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا	إدارة الشؤون السياسية	مكتب الأمم المتحدة في فيينا
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	اللجنة الاقتصادية لأفريقيا		مكتب شؤون الفضاء الخارجي	
ممثل الأمم المتحدة	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ		مكتب الشؤون القانونية	
هيئة الأمم المتحدة للمرأة	مركز التجارة الدولية		مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا	
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية		مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية	
	مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان		مكتب الأمم المتحدة في جنيف	
	وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى			

المصدر: استقصاء جهات التنسيق.

٥ - وبالمقارنة مع فترة السنتين السابقة، ازدادت استقلالية التسلسل الإداري، حيث أصبح كبار موظفي التقييم في ١٥ كيانا يعملون تحت إشراف رئيس الهيئة، منهم اثنان تحت

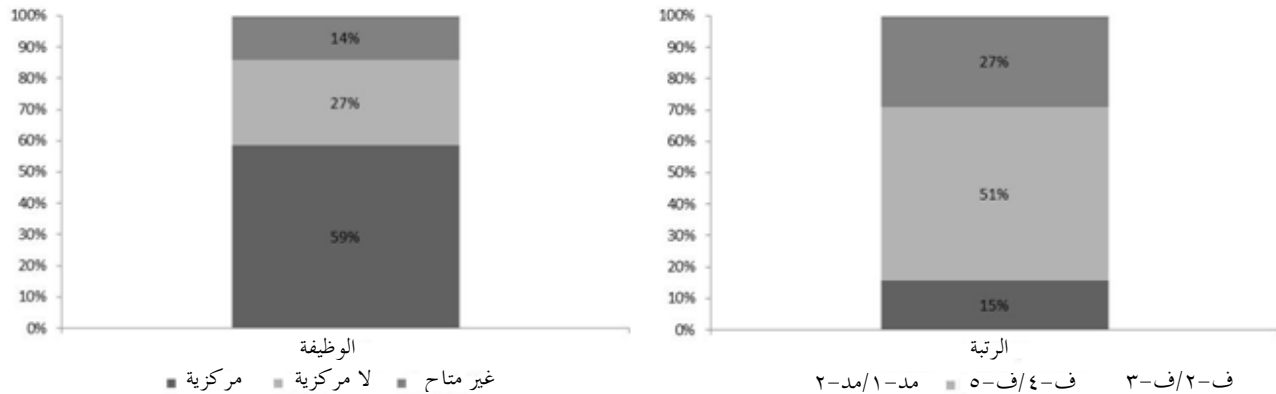
إشراف مجلسي الإدارة أيضا. وفي تسعة كيانات، يعود الإشراف إلى موظف غير رئيس الكيان. ولم يكن لدى أربعة كيانات موظفو تقييم في نهاية عام ٢٠١٥.^(٦)

٦ - وبصفة عامة، أُبلغ عن أن ثقافة التقييم إيجابية على نطاق الأمانة العامة.^(٧) وفي استقصاء للمنسقين، أفاد الثلثان بأن ثقافة التقييم خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ كانت ممتازة أو جيدة.^(٨) وبرز دعم الإدارة العليا بوصفه عاملا محمدا قويا للثقافة. وذكرت عدة كيانات تعزيز السياسات والإجراءات وتطوير القدرات لدى موظفي البرامج باعتبارها أمثلة على ثقافة إيجابية. وأشارت كيانات أخرى إلى نقص الموارد والقدرات بوصفه السبب الرئيسي لعجزها عن إثبات أنشطة مكثفة رغم ما لديها من ثقافة داعمة.

٧ - وأبلغ ستة وعشرون كيانا عن وجود ما مجموعه ١٣١ موظفا يشتغلون بالتقييم. ويعرض الشكل الأول توزيعا حسب مستوى الملاك الوظيفي والموقع.

الشكل الأول

وظيفة ورتبة موظفي التقييم في الأمانة العامة، بالنسبة لـ ١٣١ موظف تقييم في ٣٠ كيانا



المصدر: استقصاء جهات التنسيق.

(٦) الكيانات التي ليس لديها موظفو تقييم تشمل مكتب شؤون نزع السلاح، ومكتب شؤون الفضاء الخارجي، ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي، ومكتب الأمم المتحدة في فيينا.

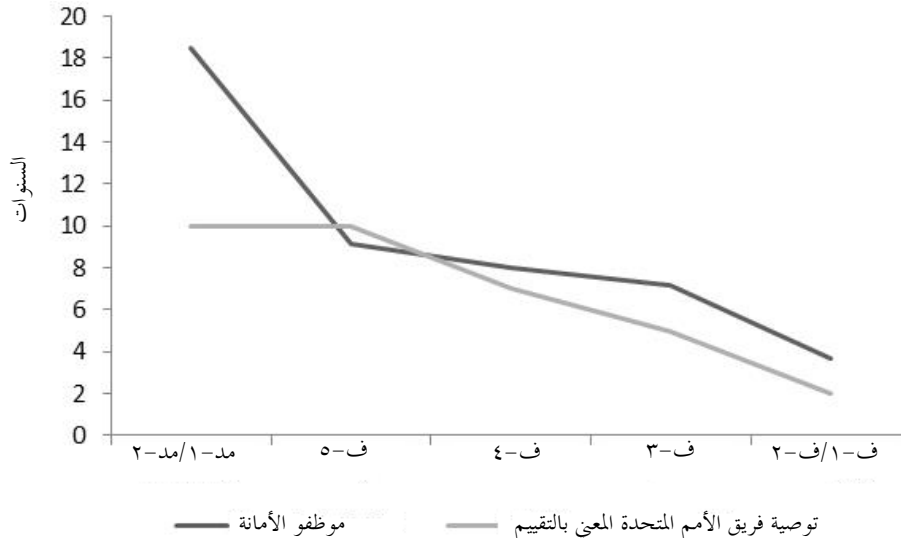
(٧) مقارنة بالفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، تدهورت ثقافة التقييم في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ في ٦ كيانات، وظلت على ما هي عليه في ١١ كيانا، وتحسنت في ١٣ كيانا.

(٨) ذكرت ستة كيانات أن ثقافة التقييم ممتازة، وذكر ١٤ كيانا أنها جيدة، وذكرت ٦ كيانات أنها معقولة، وذكر كيانات أنها سيئة، وذكر كيانات أنها سيئة جدا. ومن الجدير بالذكر أن الكيانات الخمسة التي لم تقدم تقارير تقييم صنف ثقافة التقييم على أنها "جيدة"؛ وصنفت خمسة كيانات أخرى تلك الثقافة على أنها "معقولة" لكنها قالت إن المهمة مع ذلك "كافية" لسد احتياجاتها.

٨ - وكما هو مبين في الشكل ٣، فإن متوسط الخبرة في التقييم للموظفين العاملين في تلك الوظيفة في معظم الرتب بالأمانة العامة يتجاوز معايير فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، والاستثناء الوحيد هو موظفو الرتبة ف-٥.^(٩)

الشكل الثاني

الخبرة السابقة في التقييم لدى موظفي الأمم المتحدة، مقارنة بمعايير فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، بعدد السنوات، لـ ١٣١ موظفا في ٣٠ كيانا



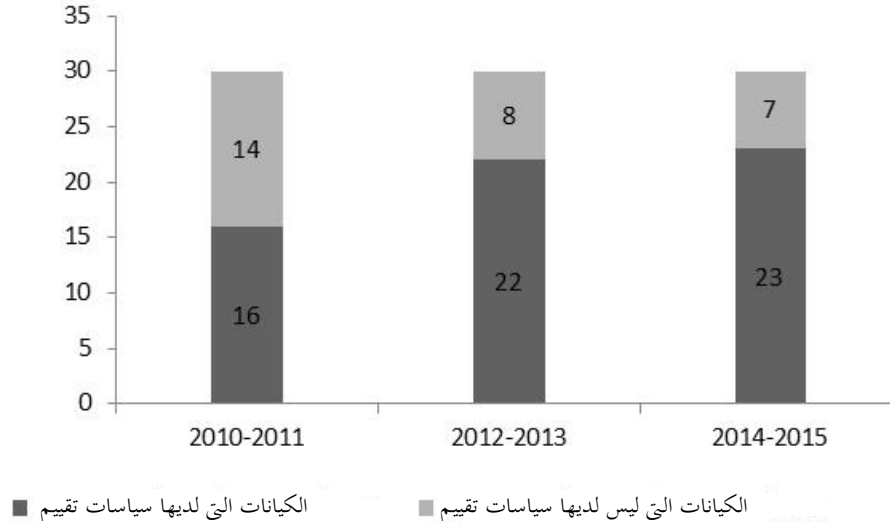
المصدر: استقصاء جهات التنسيق.

(٩) تقدم وثائق فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم المعنونة "UNEG Job Description for Evaluators in the UN System" إرشادات بشأن الحد الأدنى من سنوات الخبرة المهنية في مجال التقييم الواجب توفره لدى المقيمين من الرتبة ف-٥ (١٠ سنوات) وف-٤ (٧ سنوات)، وف-٣ (٥ سنوات)، وف-٢/١ (سنتان).

باء - ازداد عدد الكيانات التي لديها سياسات وخطط للتقييم، ولكن اعتماد إجراءات مناسبة ما زال أمراً غير مكتمل

الشكل الثالث

عدد الكيانات التي لديها سياسات تقييم، ٢٠١٥-٢٠١٠



المصدر: تقريراً مكتب خدمات الرقابة الداخلية لفترة السنتين ٢٠١١-٢٠١٠ (A/68/70) و ٢٠١٢-٢٠١٣ (A/70/72) واستعراض مكتب خدمات الرقابة الداخلية لوثائق سياسات التقييم.

٩ - وفقاً لما هو مبين في الشكل الثالث، ازداد عدد الكيانات التي لديها سياسات تقييم إلى ٢٣ كيانات بحلول نهاية عام ٢٠١٥.^(١٠) ووضعت ثلاثة كيانات أخرى سياسات تقييم في عام ٢٠١٦. غير أن متوسط جودة تصنيف السياسات ما زال ثابتاً عند ١,٥ بالمقارنة مع فترة السنتين الماضية.^(١١) وقد مثل تعميم مراعاة المنظور الجنساني وحقوق الإنسان في سياسات التقييم تحدياً مستمراً يتجلى في انخفاض متوسط الدرجات.

(١٠) وضعت إدارة شؤون السلامة والأمن سياسة التقييم الخاص بها في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥؛ ووضعت كل من إدارة شؤون الإعلام، وإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا هذه السياسات في عام ٢٠١٦. ويواصل كل من مكتب الشؤون القانونية ومكتب الأمم المتحدة في جنيف ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي ومكتب الأمم المتحدة في فيينا العمل دون سياسة تقييم.

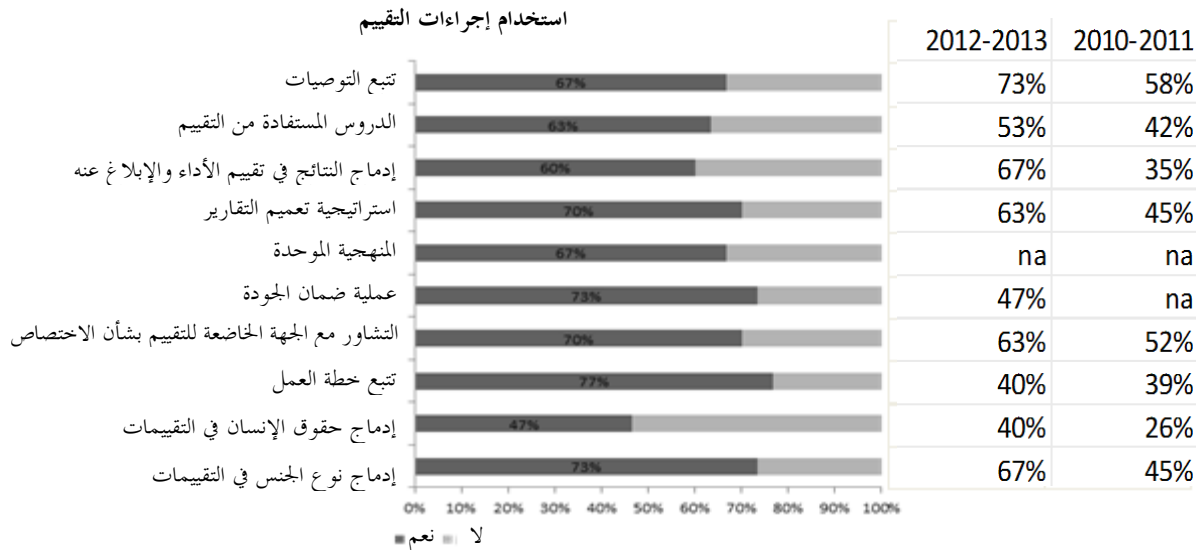
(١١) استند رصد سياسات التقييم إلى ١٩ معياراً من معايير الجودة على النحو المبين في قواعد ومعايير فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، لعام ٢٠٠٥. وأعطيت على الوفاء بفرادى المعايير درجات من صفر إلى ٢ استناداً إلى قوة الأدلة؛ وتمثل درجة الجودة المتوسطة القيمة الوسطية للمعايير الـ ١٩. ولم تكن السياسات التي وضعت أو استكملت في عام ٢٠١٦ سياسات مدرجة.

١٠ - وفي حين أبلغ ٢٤ كيانا عن استخدام خطط عمل للتقييم تغطي فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ في استقصاء المنسقين، قدم ١٩ من هذه الكيانات الخطط إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية.^(١٢) وأفاد استعراض وثائق خطط العمل بوجود مواطن ضعف في مجالات التخطيط، وتخصيص الموارد، وتحديد الموظفين المسؤولين عن التقييمات.

١١ - وهناك ثلاثة وعشرون كيانا أفادت بأنها تتبع إجراءً واحداً على الأقل من الإجراءات الرئيسية العديدة لدعم عملها في مجال التقييم. ومع ذلك، وحسبما يرد في الشكل الرابع، تبين من استعراض الوثائق أن عدداً أقل من ذي قبل من الكيانات قد نفذ رسمياً هذه الإجراءات.

الشكل الرابع

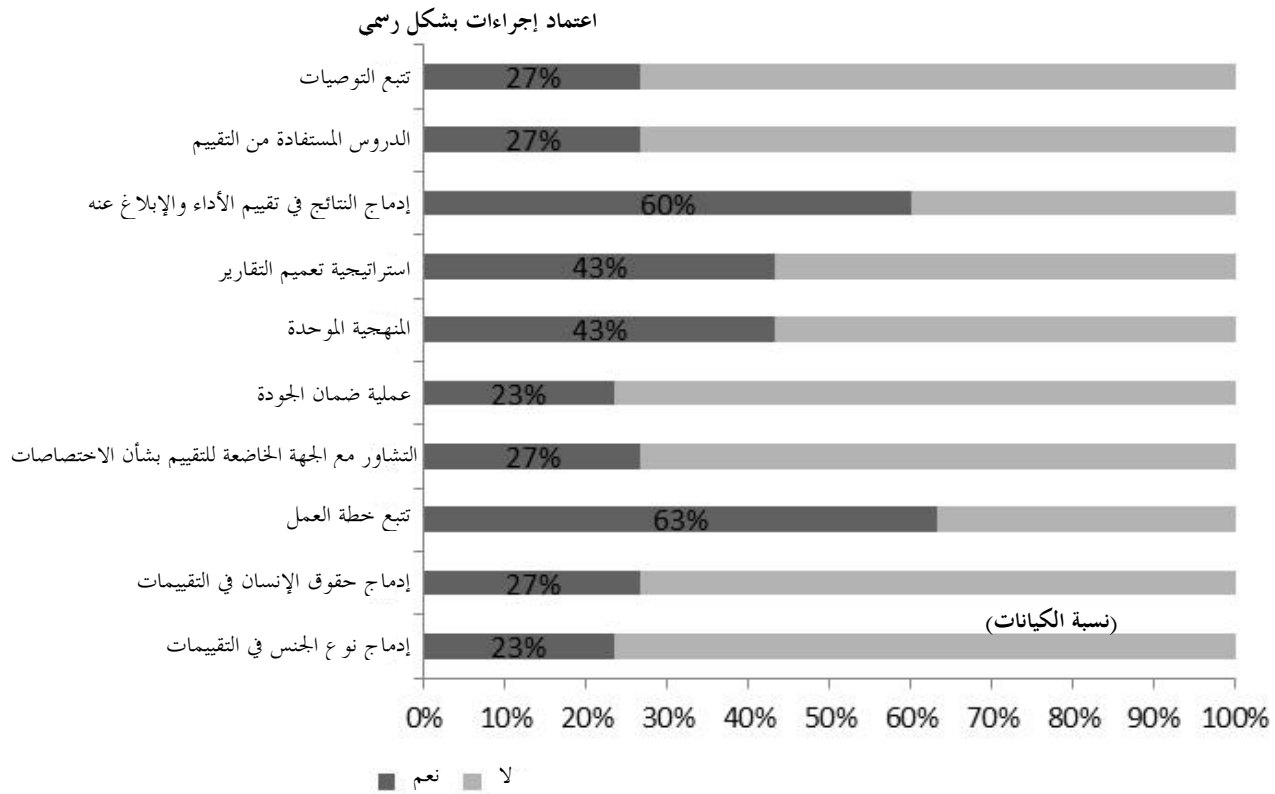
إجراءات التقييم في ٣٠ كيانا، ٢٠١٠-٢٠١١ و ٢٠١٢-٢٠١٣



(نسبة الكيانات)

المصدر: استقصاء المنسقين.

(١٢) لم تقدم خطط تقييم للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ كل من إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، وإدارة الشؤون الإدارية، وإدارة شؤون السلامة والأمن، ومكتب شؤون نزع السلاح، ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ومكتب الشؤون القانونية، ومكتب شؤون الفضاء الخارجي، ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة في جنيف، ومكتب الأمم المتحدة في فيينا، ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي.



المصدر: استعراض الوثائق.

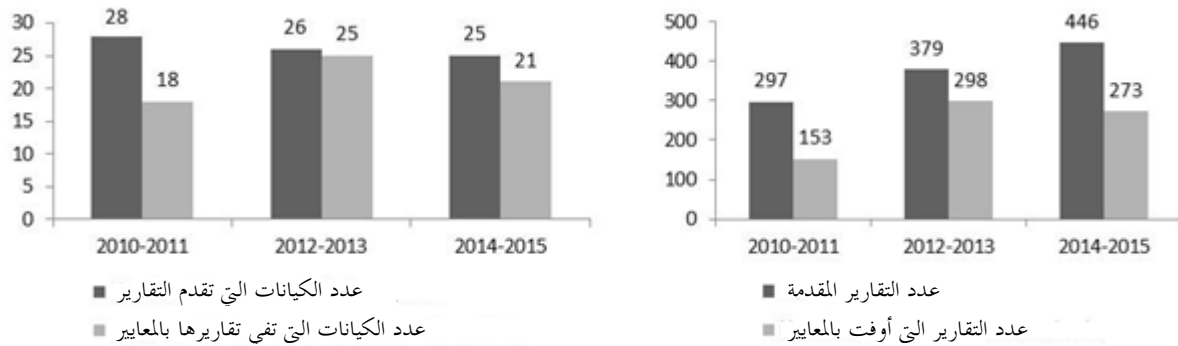
جيم - انخفاض عدد تقارير التقييم في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، غير أن المنسقين أفادوا بأن الرجوع إليها وأثرها فاقا ما كان الوضع عليه في السنوات السابقة

انخفض عدد تقارير التقييم التي تفي بمعايير الفحص بنسبة ٨ في المائة في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، من ٢٩٨ إلى ٢٧٣ تقريراً. ولكن أنشطة التقييم الأخرى ازدادت، مثلما تدل على ذلك الزيادة الكبيرة في عدد التقارير المقدمة.^(١٣)

(١٣) لم تستوف التقارير المقدمة من إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، وإدارة السلامة والأمن، ومكتب الشؤون القانونية، ومكتب الأمم المتحدة في جنيف المعايير المحددة لتقارير التقييم. انظر الحاشية ٣ للاطلاع على معايير الفحص.

الشكل الخامس

عدد الكيانات التي تقدم التقارير وعدد الكيانات التي تفي تقاريرها بالمعايير
وعدد التقارير التي قدمت وعدد التقارير التي أوفت بالمعايير، ٢٠١١-٢٠١٠
و ٢٠١٢-٢٠١٣ و ٢٠١٤-٢٠١٥



المصدر: بيانات مكتب خدمات الرقابة الداخلية والوثيقتان A/70/72 و A/68/72.

١٢ - وخلال الفترة الممتدة من ٢٠١٢-٢٠١٣ إلى ٢٠١٤-٢٠١٥، تراجع كل من عدد ونسبة التقارير التي أوفت بالمعايير لمحددة لفحص تقارير التقييم، على النحو المبين في الشكل الخامس.

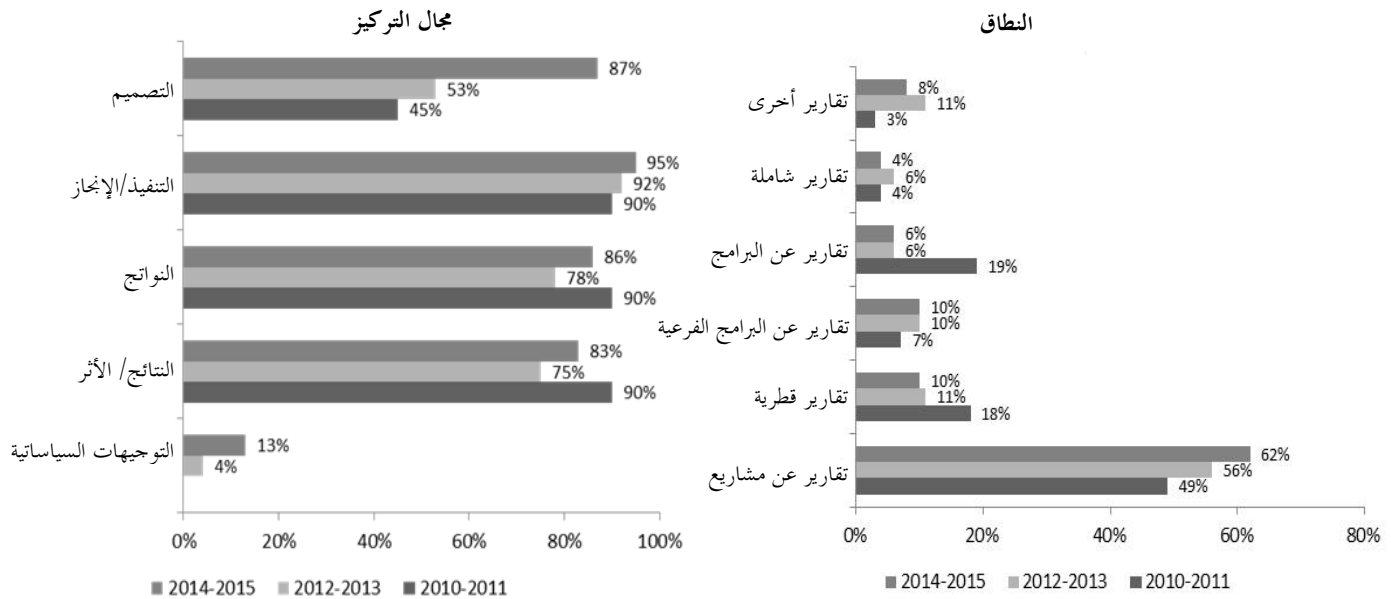
١٣ - وخلص تقييم الجودة إلى أن التقارير غطت جميع مجالات التركيز بالإضافة إلى التوجيهات السياسية، كما هو مبين في الشكل السادس. وشكلت التقييمات الضيقة التي تركز على المشاريع نسبة ٦٢ في المائة من المجموع، والعديد منها قد استجاب على ما يبدو لمتطلبات الإبلاغ عن المشاريع. وبما أن نسبة ١٠ في المائة من التقارير ذات نطاق قطري و ٤ في المائة منها له طابع شامل، فإن إمكانية الاستفادة من هذه التقييمات لإغناء عمليات اتخاذ القرارات على نطاق الكيان تبدو محدودة.

الشكل السادس

تركيز ونطاق تقارير التقييم المشمولة في العينة، ٢٠١٠-٢٠١١ و ٢٠١٢-٢٠١٣

و ٢٠١٤-٢٠١٥

(النسبة المئوية للتقارير المشمولة في العينة)



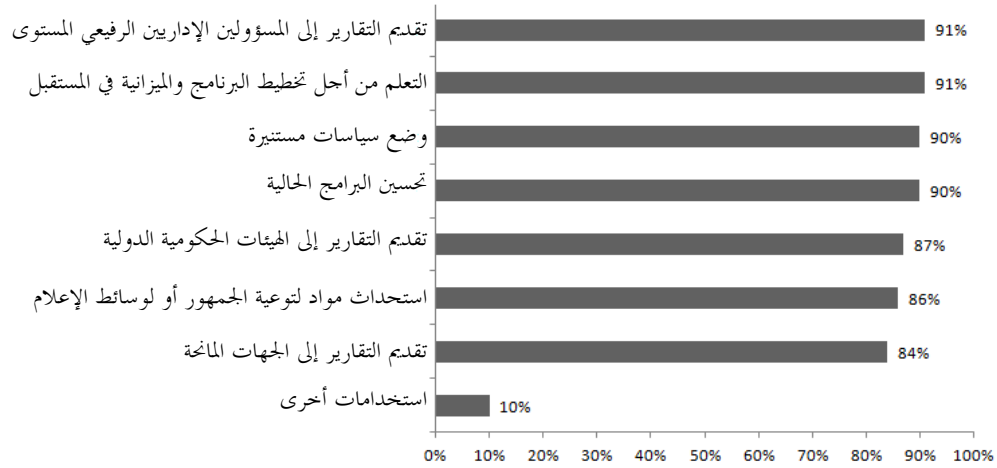
ذكر المنسقون أن استفادة كبيرة تتحقق من تقاريرهم من حيث الفائدة المباشرة والنتائج الطويلة الأجل وتتبع التوصيات

١٤ - أشار المنسقون إلى ما لا يقل عن فائدة واحدة أو أكثر من كل تقرير من أصل ٢٤٩ تقريراً مدرجة في استقصاء التقارير التي جرى فحصها، على النحو المبين في الشكل السابع.

الشكل السابع

استخدامات تقارير التقييم، ٢٠١٤-٢٠١٥

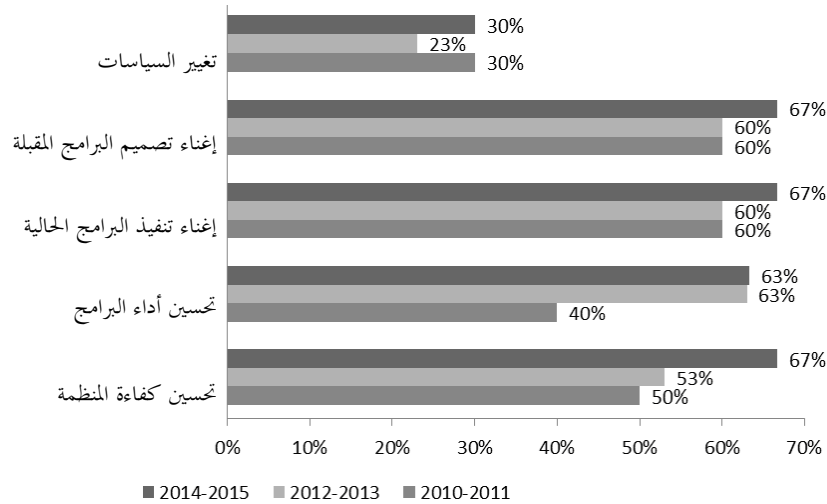
(النسبة المئوية للتقارير)



المصدر: استقصاء مكتب خدمات الرقابة الداخلية للتقارير التي تم فحصها.

١٥ - ومقارنة بفترة السنتين السابقة، أفاد المنسقون عن زيادة في معظم النتائج باستثناء المتعلقة بـ "تحسين أداء البرامج" التي ظلت ثابتة (الشكل الثامن).

الشكل الثامن
نتائج تقارير التقييم، ٢٠١٠-٢٠١١ و ٢٠١٢-٢٠١٣ و ٢٠١٤-٢٠١٥
(النسبة المئوية للكيانات)



المصدر: استقصاء مكتب خدمات الرقابة الداخلية لجهات التنسيق

١٦ - أصدر خمسة وعشرون كياناً (٨٣ في المائة) في المجموع ٣٠٨٤ توصية في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٤. وخلال الفترة نفسها، كان من المقرر أن تنفذ ٢٠٢٣ توصية، إلى جانب ٣٤ في المائة من التوصيات التي ما زالت غير منفذة وقت إعداد هذا التقرير. ووجد تقييم جودة التقارير أن حوالي نصف التوصيات (٥٣ في المائة) الواردة في التقارير المشمولة بالعينة هي توصيات ذات نوعية جيدة أو ممتازة، وأن ٥٢ في المائة منها قد صنفت على أنها قابلة للتنفيذ. ولهذا، مع أن عددا كبيرا من التوصيات ينبثق عن تقارير التقييم، فإن العديد منها غير قابل للتنفيذ، وربما يسهم في ارتفاع نسبة التوصيات التي لم تنفذ بعد.

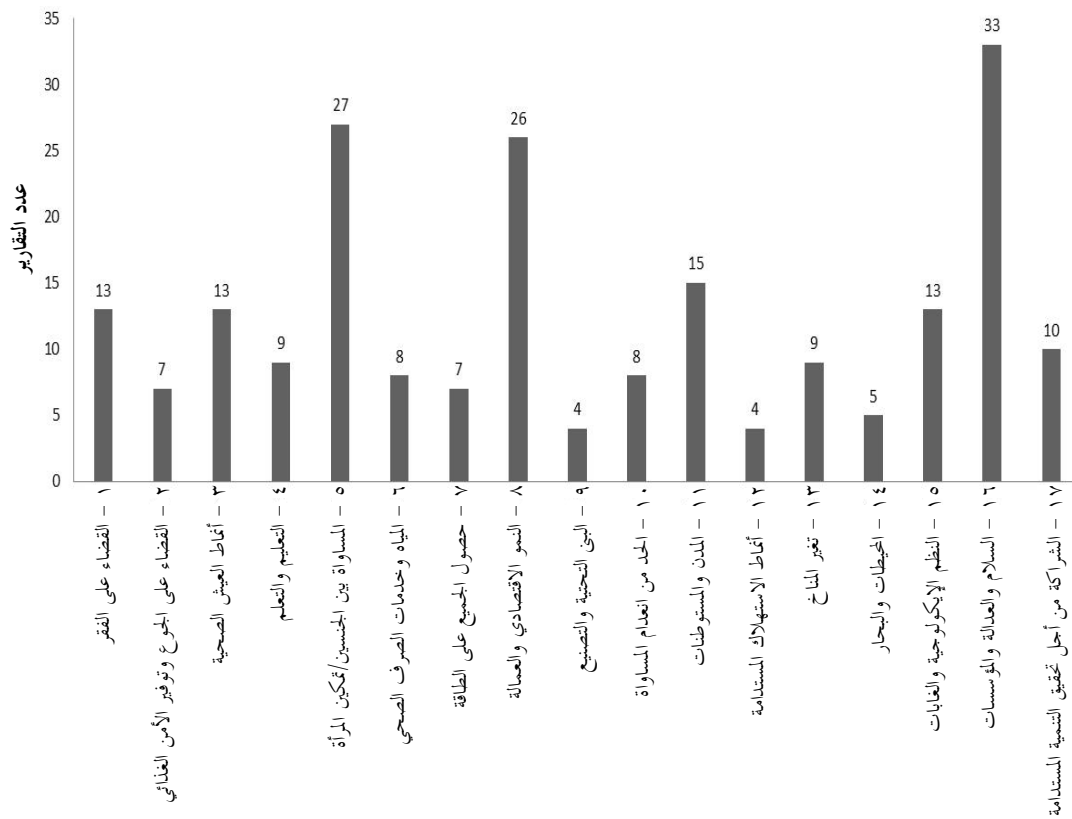
في حين تطرق معظم تقارير التقييم إلى هدف واحد أو أكثر من أهداف التنمية المستدامة، فإن ربع سياسات التقييم جميعها يتضمن قياس مؤشرات غايات أهداف التنمية المستدامة

١٧ - خلص تقييم جودة تقارير التقييم إلى أن ٩٥ في المائة منها يشير إلى هدف أو أكثر من أهداف التنمية المستدامة، وذلك أساسا في مجالات السلام والعدالة والمساواة بين الجنسين

والنمو الاقتصادي على النحو المبين في الشكل التاسع^(١٤). وبما أن أهداف التنمية المستدامة لم تعتمد إلا في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، فلم يشر إليها في سياسات التقييم أو خططه أو إجراءاته سوى ٧ كيانات من أصل ٣٠ كيانا. وأشارت تسعة كيانات إلى أنه من المحتمل أن توفر تقييمات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ قاعدة أساسية للتقييمات المقبلة المتصلة بتلك الأهداف.

الشكل التاسع

الإشارات إلى أهداف التنمية المستدامة في ١٠٠ تقرير من تقارير التقييم المشمولة بالعينة، ٢٠١٤-٢٠١٥



المصدر: تقييم الجودة.

(١٤) يزيد مجموع التقارير التي تتضمن إشارات إلى أهداف التنمية المستدامة عن ١٠٠ تقرير لأن العديد من هذه التقارير يشير إلى أكثر من هدف واحد من أهداف التنمية المستدامة.

دال - لوحظ فارق تبلغ نسبته ٩٠ في المائة أو أكثر بين الموارد المخصصة للتقييم الذاتي التقديري وتكاليف إعداد تقارير التقييم لـ ١٣ كيانات، مما يدل على محدودية دقة الميزانيات المبلغ عنها، وإدراج أنشطة لا تؤدي إلى إعداد تقارير التقييم في إطار مخصصات التقييم الذاتي التقديري

١٨ - قدرت أموال الرصد والتقييم في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ بمبلغ ٥٦,٦ مليون دولار، ومثلت ما نسبته ٠,٢٣ في المائة من إجمالي الميزانية الصافية البالغة ٢٤,٣ بليون دولار.^(١٥) وعلى مستوى الكيانات، تراوحت نسبة ميزانيات الرصد والتقييم إلى مجموع تقديرات الميزانية البرنامجية بين ٠,٠٢ في المائة و ٥,٧٢ في المائة. وأشارت وحدة التفتيش المشتركة إلى تخصيص نسبة تتراوح بين ٠,٥ في المائة و ٣ في المائة من نفقات المنظمات للتقييم، ولاحظت في الوقت نفسه وجود تباين قائم على الاختلافات في الغرض من وظيفة التقييم، وأنواع التقييمات التي أجريت، ووفورات الحجم، التي تبرر النسب المنخفضة نسبياً لميزانيات التقييم في المنظمات الكبرى.^(١٦) وكانت ميزانيات الرصد والتقييم مجتمعين لدى ١٢ من فرادى الكيانات ولدى الأمانة العامة ككل دون هذه النسبة.

١٩ - ووفقاً للتقديرات التي أفادت بها الكيانات من خلال وثائق ميزانياتها، رُصد للتقييم ما يقل عن نصف (٤٦,٧ في المائة) إجمالي الموارد المخصصة للرصد والتقييم، وهو مبلغ يمثل ٢٦,٤ مليون دولار من أصل ٥٦,٦ مليون دولار.^(١٧)

٢٠ - ومن خلال اعتماد نهج قائم على النواتج لتقدير تكاليف التقييم، طُلب إلى الكيانات الإبلاغ عن الموارد المتصلة بالموظفين وغير المتصلة بالموظفين المستخدمة في إعداد تقارير التقييم التي قدمت لهذا الاستعراض. وقد شكلت تقديرات الموارد اللازمة لإعداد ٢٤٩ تقريراً من تقارير التقييم مبلغاً قدره ١٩,٤٧ مليون دولار. وشمل هذا المبلغ ٩,٣ مليون

(١٥) المصادر: أموال الرصد والتقييم: حسابات مكتب خدمات الرقابة الداخلية لتقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، مستقاة من فرادى أبواب الميزانيات البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٥-٢٠١٤ (A/68/6) ومستكملة بأرقام محدثة واردة في الاستمارة ١٢ بالنسبة لإدارة شؤون الإعلام وإدارة شؤون السلامة والأمن واللجنة الاقتصادية لأوروبا، عملاً بتوجيهات مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات؛ ومجموع الميزانية الصافية، على النحو المبين في الفرع ألف من مرفق مقدمة الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/70/6 (Introduction)).

(١٦) الوثيقة JIU/REP/2014/6، الفقرة ٧٧. تتعلق توصية وحدة التفتيش المشتركة بالنفقات المخصصة للتقييم فحسب، خلافاً لعملية الرصد.

(١٧) عُوّضت القيم الناقصة للنسبة المخصصة للتقييم الذاتي التقديري باستخدام متوسط قدره ٤٦,٧ في المائة في حالة تسعة كيانات لا توجد بشأنها بيانات.

دولار خصصت لتكاليف الموظفين (٤٨ في المائة)، و ٩,٢ مليون دولار للاستشاريين والعاملين الآخرين من غير الموظفين (٤٧ في المائة)، و ١ مليون دولار للنفقات الأخرى، بما في ذلك نفقات السفر (٥ في المائة).^(١٨) ومثلت النفقات المبلغ عنها والمتعلقة بتقارير التقييم نسبة ٧٣,٧ في المائة من المبلغ المخصص للتقييم الذاتي التقديري، مما يدل على أن مبلغ ٦,٩ مليون دولار (٢٦,٣ في المائة) المتعلق بأموال التقييم قد أنفق على أنشطة تقييم لم تسجل في تقارير التقييم. وعلى مستوى الكيانات، لوحظ وجود فجوة تبلغ نسبتها ٩٠ في المائة أو تزيد بين الإنفاق على إعداد التقارير والمبالغ المخصصة للتقييم الذاتي التقديري في ١٣ كيانا، وفجوة تتراوح نسبتها بين ٢٥ في المائة و ٩٠ في المائة للإنفاق لدى ٤ كيانات. وأفادت خمسة كيانات بأن النفقات على التقارير تجاوزت الأموال المخصصة للتقييم الذاتي التقديري بنسبة تراوحت بين ٣٠ و ٢٠٠ في المائة، واقترحت مصادر خارجة عن الميزانية لتمويل التقييم.^(١٩) وفي بعض الحالات، يُعزى هذا الفارق إلى قلة أو انعدام التنسيق بين منسقي التقييم ومنسقي الميزانية.

٢١ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، أصدرت إدارة الشؤون الإدارية بالتشاور مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية مبادئ توجيهية منقحة لمنسقي الميزانية ومنسقي التقييم بشأن الإبلاغ عن مخصصات التقييم. وقد نصت هذه المبادئ بالتحديد على أن تسمى جميع الأنشطة التي لا تقدم تقارير تقييم أنشطة رصد.^(٢٠) وسيصبح أثر هذه المبادئ التوجيهية جلياً في عملية الإبلاغ عن موارد التقييم المخصصة بالنسبة لميزانية فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩.

ممارسة التقييم هي ممارسة محدودة بقدر كبير في بعض الكيانات، رغم تخصيص أموال للتقييم

٢٢ - لم تقدم ستة كيانات أية تقارير لهذا التقييم (مكتب شؤون نزع السلاح، ومكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ومكتب شؤون الفضاء الخارجي، ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي، ومكتب الأمم المتحدة في فيينا). ولم تستوف التقارير المقدمة من

(١٨) تبلغ تكلفة التقرير الواحد بدولارات الولايات المتحدة: المعدل = ٧٨,٢٠٢ دولاراً، والقيمة الوسيطة = ٨١,٩٤٤ دولاراً، والنطاق = يتراوح بين ١٠,٦٥٠ و ٤٠٩,١٦٧ دولاراً، وهي أرقام مستمدة من دراسة استقصائية للتقارير التي جرى فحصها.

(١٩) تستند هذه النتائج إلى تحليل يقارن البيانات المتعلقة بالتقييم الذاتي التقديري مع البيانات المبلغ عنها ذاتياً المستقاة من الدراسة الاستقصائية للتقارير التي جرى فحصها. ولم تتوفر بيانات عن التقييم الذاتي التقديري بالنسبة لتسعة كيانات.

(٢٠) انظر أيضاً الفقرة ٥٤.

أربعة كيانات (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات وإدارة شؤون السلامة والأمن ومكتب الشؤون القانونية ومكتب الأمم المتحدة في جنيف) المعايير المحددة لجودة تقارير التقييم. وفي جميع هذه الكيانات العشرة، أدرج بصورة تراكمية مبلغ قدره ٣,٧ مليون دولار في الميزانية للتقييم الذاتي التقديري، مما يوحي بأن هذا المبلغ قد استخدم في أنشطة تقييم لم تؤد إلى إصدار أية تقارير تقييم خلال فترة السنتين.^(٢١) وأفادت بعض الكيانات بأن هذه الأموال المرصودة في الميزانية قد حُصصت حصراً لأنشطة الرصد وتحسين الأداء لا للتقييمات.

٢٣ - وأصدرت الكيانات التي لديها ميزانيات برنامجية إجمالية تقل عن ١٠٠ مليون من دولارات الولايات المتحدة عدداً أقل من تقارير التقييم مقارنةً بتلك التي لديها ميزانيات أكبر: اندرجت ضمن هذا النطاق ٧ من أصل ١٠ كيانات ليس لديها تقارير جرى فحصها. ولكن وفقاً لما يتبين من حالة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، فإن الأمر ليس كذلك دائماً. فقد خصصت اللجنة الاقتصادية نسبة ٠,٤٠ في المائة من ميزانيتها الإجمالية للرصد والتقييم وأصدرت تسعة تقارير تقييم خلال فترة السنتين. وحدد رئيس مكتب التقييم الدور القيادي لمكتب الأمين التنفيذي والمشاركة الاستباقية لرئيس مكتب التقييم بأهمهما عاملان مساهمان في أدائهما القوي.

٢٤ - وتصدر عموماً الكيانات التي لديها ميزانيات برنامجية كبيرة (تفوق ١٠٠ مليون دولار) تقارير التقييم، باستثناء ثلاثة منها.^(٢٢) وقد أسهمت الهياكل التنظيمية المجزأة، والتحديات التي ينطوي عليها تقييم الإدارة، والبرامج الموجهة للدعم في محدودية عدد نواتج التقييم في هذه الكيانات.

رابعاً - الممارسات الجيدة لغرض إعداد تقييمات أكثر فعالية

٢٥ - إن السياسات والخطط والإجراءات الملائمة، والموارد المخصصة لمهام التقييم واستقلاليتها الهيكلية عناصر لازمة لتنفيذ وظيفة تقييم قوية، ولكن ما برح يتضح أن وجود هذه العناصر لا يكفي لإعداد تقييمات مؤثرة تمكن الكيانات من المشاركة بفعالية في التعلم ودعم المساءلة في الوقت نفسه. ولهذا انطوى هذا التقرير على تقييم بعض الممارسات الجيدة

(٢١) المصدر هو بيانات التقييم الذاتي التقديري. وفي حالة كيان واحد من الكيانات العشرة المذكورة في الفقرة ٢٢، كانت بيانات التقييم الذاتي التقديري غير موجودة، وتم تعويضها باستخدام النسبة الوسطية المخصصة للتقييم الذاتي التقديري من مجموع موارد الرصد والتقييم.

(٢٢) لدى اثنا عشر كياناً ميزانية تفوق ١٠٠ مليون دولار؛ وكان لدى ٨ من هذه الكيانات ميزانية تقل عن ١٠٠ مليون دولار. ولم يدرج مركز التجارة الدولية في هذا التحليل.

التي حددتها جهات التنسيق والجهات الخاضعة للتقييم من أجل تحديد العناصر التي تيسر زيادة فعالية التقييم.

أهمية التوقيت كعامل حاسم في تحديد إمكانية الاستفادة من التقارير

٢٦ - ذكر مرارا أن توقيت إصدار التقرير يؤثر بصورة أساسية على مدى جدوى التقييمات. فالتقارير الحسنة التوقيت تنتظرها الجهات المعنية بفارغ الصبر، وتتمتع بدعم الإدارة العليا ووجد أن لها تأثيرا كبيرا على التوجيه والتخطيط الاستراتيجيين. ويمكن أن تستفيد وظائف التقييم من تخطيط أعمالها بغية مواءمة توقيت إصدار التقرير مع إعداد مبادرة برنامجية ما، أو إعادة تقييم التوجيه الاستراتيجي، أو اتخاذ قرار ببدء برنامج أو مشروع جديد. كما أوضحت عدة كيانات ضرورة نشر النتائج بطريقة حسنة التوقيت إما من خلال إصدار موجزات النتائج بصورة متكررة خلال عملية التقييم أو تجميع النتائج سنويا وتقديمها إلى مجالس الإدارة. فعلى سبيل المثال، كان الغرض من تقييم البرنامج الفرعي لشعبة مركز المرأة في الإسكوا، الذي يغطي الأطر الاستراتيجية للمركز وبرامج عمله للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥، هو تحديد نقاط القوة والدروس المستخلصة من عمل الشعبة في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين والقضاء على التمييز ضد المرأة. ويمكن إنجاز التقييم قبل وضع خطة العمل للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ الإدارة من تطبيق توصياتها، ومعالجة تجزؤ البرامج وتوفير قدر أكبر من التركيز الاستراتيجي لعملها من خلال تكرار البرامج السابقة الناجحة والانسحاب في الوقت نفسه من الأنشطة التي يجري الاضطلاع بها بصورة أفضل في أقسام أخرى داخل الإسكوا.

إجراء تقييمات قائمة على المشاركة

٢٧ - وجد أن إشراك الجهة الخاضعة للتقييم في وقت مبكر خلال دورة التقييم عنصر حاسم في كفاءة نجاح التقييم وجدواه. وساعد اتباع نهج قائم على المشاركة والمواظبة على التواصل في استيعاب الجهة الخاضعة لعملية التقييم، مما أدى إلى زيادة تقبل النتائج السلبية وغرس "ثقافة المساءلة"، وجني فوائد مجدية بوجه عام. فعلى سبيل المثال، من خلال إجراء مشاورات موضوعية مع فئات متعددة من الجهات صاحبة المصلحة، قدم التقييم البنيوي للاستراتيجية المتوسطة الأجل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ تقييما لمدى ملاءمة الاستراتيجية. وتمثل التغيير الرئيسي الذي نتج عن ذلك في اعتماد الدول الأعضاء أفقا زمنيا طويل المدى فيما يتعلق بالاستراتيجية على سبيل الإقرار بطلب مختلف البرامج تمديد الفترة الزمنية اللازمة لعرض نتائجها، لا سيما تلك البرامج ذات الطابع المعيارى، وتضمنت التوقعات المتعلقة بالاستراتيجية خطة التنمية لعام ٢٠٣٠ والغايات المنصوص عليها في

أهداف التنمية المستدامة، ومن ثم، جرت مواءمة جميع عمليات التخطيط الأخرى مع هذه الرؤية الطويلة الأجل.

صياغة توصيات صالحة

٢٨ - لكي يكون التقييم ناجحاً، ينبغي أن تكون التوصيات محددة وواقعية، وينبغي وضع خطط عمل محددة زمنياً، كما تبين من خلال المقابلات التي أجريت مع المنسقين والجهات الخاضعة للتقييم. ونظراً لما سيشكله ذلك من تحديات للخبراء الاستشاريين الخارجيين، ولا سيما في إجراء التقييمات اللامركزية، اقترحت الكيانات استخدام اللجان التوجيهية وأفرقة الخبراء لوضع توصيات هادفة وأكثر دقة. فعلى سبيل المثال، ساعد ما تضطلع به هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) من تقييم لتمكين الاقتصادي للمرأة على الصعيد المؤسسي في إثراء العمل البرنامجي للهيئة بطرق متعددة. فمن خلال تسليط الضوء على ضرورة تفاعل موظفي الهيئة بشكل استراتيجي مع قضايا الاقتصاد الكلي على الصعيد القطري، أوجد التقييم لبرنامج التمكين الاقتصادي للمرأة زخماً يمكنه من تحديد مهارات محددة ومعالجة فجوات معرفية بعينها لدى الموظفين. وتمخض ذلك عن تنظيم دورة دراسية بشأن المنظور الجنساني والاقتصاد الكلي، مما ساعد على تعزيز قدرة موظفي الهيئة على العمل مع السلطات الحكومية وصانعي السياسات بشأن قضايا الاقتصاد الكلي. وعلاوة على ذلك، قامت الهيئة بتوطيد شراكاتها الاستراتيجية مع صندوق النقد الدولي، على سبيل المثال، بشأن الميزنة المراعية للاعتبارات الجنسانية، مما أدى إلى تتبع تأثير قرارات الميزانية على المرأة على الصعيد الوطني بصورة أكثر منهجية. وأخيراً، أتاح التقييم لقسم التمكين الاقتصادي للمرأة تعزيز مشاريع صغيرة متعددة والاستفادة منها في شكل مبادرات برنامجية رئيسية طويلة الأجل من أجل تحقيق أثر أكبر.

٢٩ - ويمكن أن تعتبر مهام التقييم هذه الممارسات الجيدة عوامل لتعزيز فائدة التقييم وأثره في مختلف السياقات التي يضطلع فيها بتلك المهام.

خامساً - نوعية التقارير ونتائج مختارة من تقييمات صادرة خلال الفترة

٢٠١٤-٢٠١٥

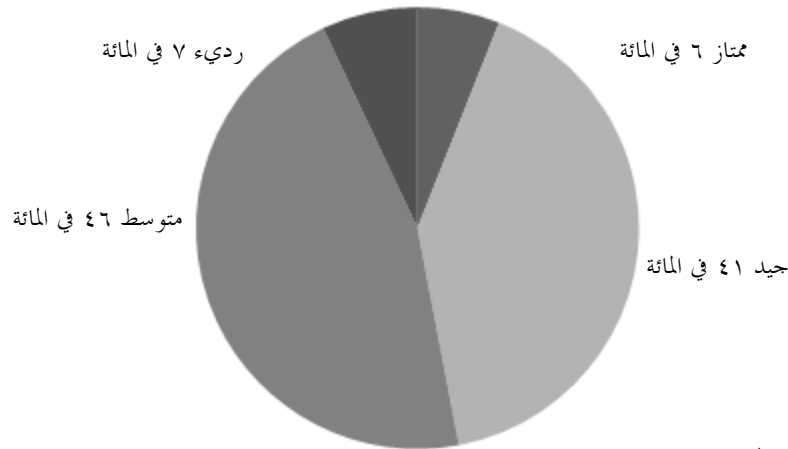
نوعية تقارير التقييم ونطاق شمولها

٣٠ - في إطار عملية تقييم الجودة، تم تصنيف ١٠٠ تقرير جرى انتقاؤها بصورة عشوائية من خلال مجموعة من المعايير المتعددة، وجميع النتائج المنبثقة عن التقارير التي منحت تقدير

”ممتاز“ أو ”جيد“ في فرع النتائج، وإدراجها في موجز لنتائج التقييم.^(٢٣) وقد أعطى هذا التقييم لمحة عامة هامة عن نتائج التقييمات التي أجريت في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ وبين أيضا مواطن القوة والضعف النسبية في تلك التقارير. ويبين الشكل العاشر توزيع النوعية العامة المماثل لتوزيع السنوات السابقة.

الشكل العاشر

النوعية العامة لـ ١٠٠ من تقارير التقييم، حسب التقدير، ٢٠١٤-٢٠١٥



المصدر: تقييم الجودة.

٣١ - حظيت بتقدير عام ”ممتاز“ ستة تقارير واردة من اللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومركز التجارة الدولية، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمانة العامة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وكان تقدير النوعية العامة لتقارير التقييم متوسطا (بقيمة متوسطة قدرها ٢،٥٤)، وهي قيمة شبيهة بتقدير نوعية التقارير في فترة السنتين السابقة (بمتوسط قدره ٢،٦٥).^(٢٤) وتحسنت نوعية معظم الفروع، وإن انخفض متوسط الدرجات المتعلقة

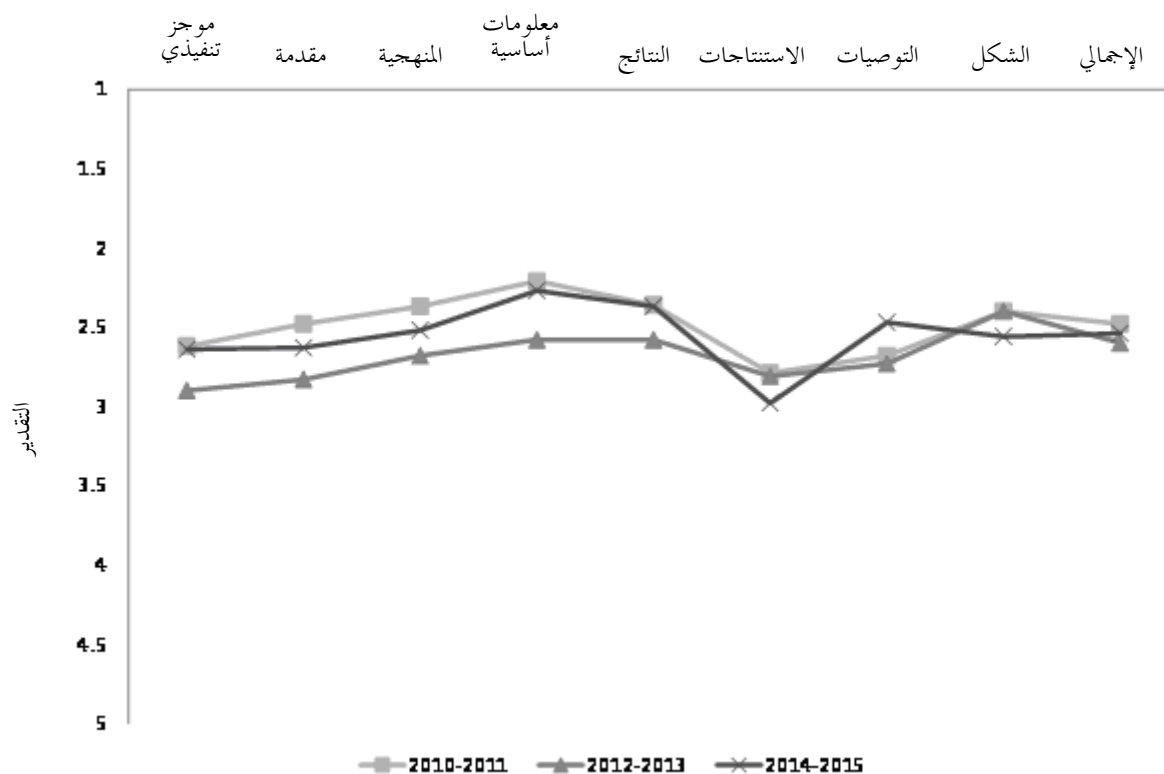
(٢٣) ستند التقدير العام للجودة إلى تجميع ٣٠ معيارا لتقييم الموجز التنفيذي لكل تقرير، ومقدمته و منهجيته والمعلومات الأساسية والنتائج والاستنتاجات والتوصيات الواردة فيه وشكله.

(٢٤) تفسير التقديرات الواردة في الشكل الحادي عشر: من ١،٥٠ إلى ٢،٤٩ = جيد؛ ومن ٢،٥٠ إلى ٣،٤٩ = متوسط.

بالشكل وفرع الاستنتاجات (الشكل الحادي عشر).^(٢٥) ولم يحصل أي من التقارير على تقدير "رديء جدا".

الشكل الحادي عشر

نوعية تقارير التقييم حسب الفرع، ٢٠١٠-٢٠١١، و ٢٠١٢-٢٠١٣ و ٢٠١٤-٢٠١٥



المصدر: تقييم الجودة.

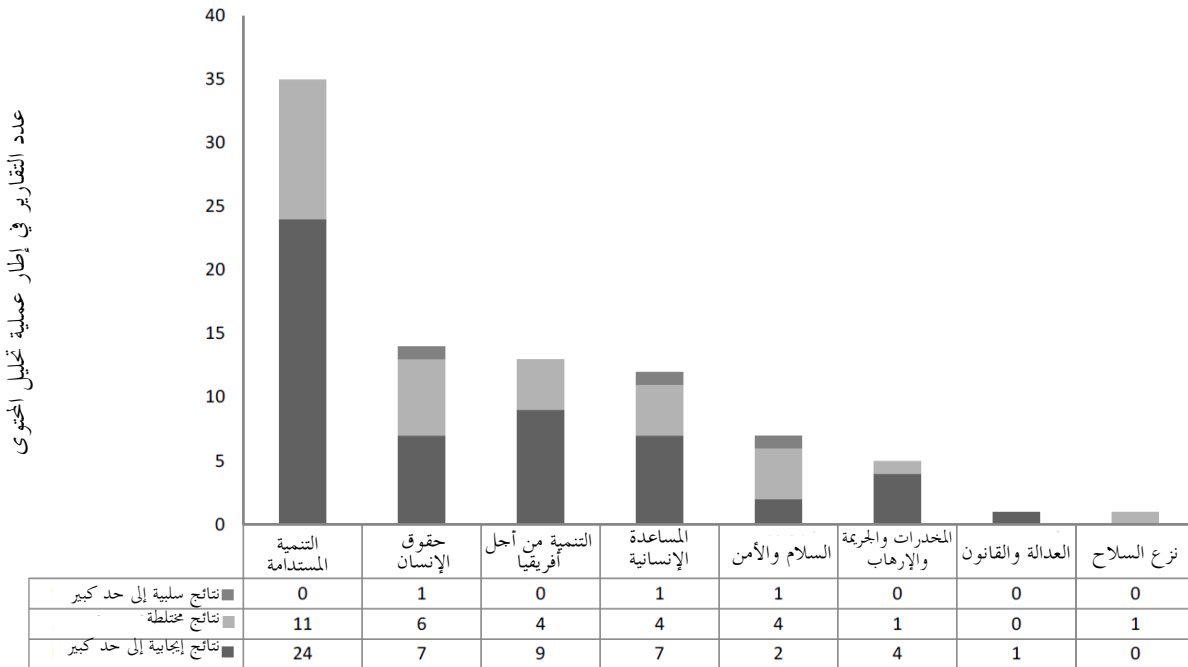
ملاحظة: متوسط التقديرات على نطاق جميع التقارير: التقدير: ١ = ممتاز، و ٢ = جيد و ٣ = متوسط و ٤ = رديء و ٥ = رديء جدا

(٢٥) تراوحت تقديرات نوعية النتائج (استنتاجات التقييم) بالنسبة لما يقارب ثلثي التقارير (٦١ في المائة) بين جيد (٥١ في المائة) وممتاز (١٠ في المائة) وهو ما يمثل تحسنا بالمقارنة مع فترة السنتين الماضية (٢٠١٢-٢٠١٣). وزادت نسبة النتائج الجيدة أو الممتازة من ٥٠ في المائة (في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣) إلى ٦١ في المائة.

٣٢ - ويعرض الشكل الثاني عشر توزيع التقارير التي حصلت نوعية النتائج الواردة بها على تقدير جيد أو ممتاز على نطاق المجالات الثمانية ذات الأولوية التي حددها الأمين العام^(٢٦).

الشكل الثاني عشر

توزيع تقارير التقييم حسب مجالات الأولوية، ٢٠١٤-٢٠١٥



المصدر: تقييم الجودة.

٣٣ - روعي تعميم الأبعاد الجنسانية بصورة فاق تميم منظور حقوق الإنسان. وتناول ثمانية وعشرون تقييما عمل الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان أو تضمنت مبادئ تتعلق بحقوق الإنسان بينما اعتمد ٣٣ تقريراً بعداً جنسانياً فيما يتعلق بالمواضيع قيد التقييم.

٣٤ - وبموجب القاعدة ١٠٧-٢ (ب) من الأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم "يتعين على مديري البرامج، بالتعاون مع موظفيهم، إجراء تقييم ذاتي لجميع البرامج الفرعية الواقعة تحت مسؤوليتهم"،

(٢٦) حصل واحد وستون تقريراً على تقديرات تراوحت بين جيد وممتاز على فرعها المتعلق بالنتائج. وبلغ مجموع كافة التقارير المبينة في الشكل الثاني عشر أكثر من ٦١ نظراً لإمكانية عزو عدة تقارير إلى أكثر من مجال واحد من مجالات الأولوية.

1. $\frac{1}{2} \times \frac{1}{2} = \frac{1}{4}$

- وصفت قمة المناخ لعام ٢٠١٤ بأنها إحدى فعاليات الأمم المتحدة بصورة أوضح مقارنة بما قيل عن المؤتمرات السابقة المماثلة. وكان للأمم المتحدة وأمينها العام مكانة بارزة؛ إذ وردت الإشارة إلى القمة في ٨٧ في المائة من مجموع القصاصات الصحفية التي تم تحليلها وكانت التغطية الإعلامية إيجابية بوجه عام. ومكنت الاستعانة بالمتحدثين الرسميين المشاهير عبر وسائط التواصل الاجتماعي من الوصول إلى جماهير جديدة واجتذابها إلى حسابات الأمم المتحدة.
- لقيت استعراضات الأقران التي أجراها الأونكتاد لقوانين وسياسات المنافسة ترحيباً نظراً لما اشتملت عليه من توصيات عملية تضمنت خرائط طريق وطنية واضحة المعالم للحد من القيود المفروضة على الإنتاجية الاقتصادية. وزودت السلطات المعنية بالمنافسة بتحليل عالي الجودة لأطر الحماية من المنافسة ووفرت المساعدة التقنية لأغراض المتابعة. وساهمت عملية استعراض الأقران في تحسين مناخ المنافسة عن طريق تحسين التشريعات في عشرة بلدان من أصل ١٢ بلداً جرى استعراضها؛ بيد أنه مازالت هناك حاجة إلى تعزيز الإنفاذ.
- قوبلت فكرة الشراكات بين القطاعين العام والخاص لصالح الفقراء باهتمام كبير من الدول الأعضاء والقطاع الخاص بوصفها نهجاً ممكناً لزيادة فرص الحصول على موارد الطاقة في المناطق الريفية. إلا أنه بالنظر لعدم توافر المساعدة التقنية اللازمة، تطورت المشاريع الإرشادية بصورة متفاوتة بحسب اختلاف البلدان، مما أدى إلى تبييع المبادئ الرئيسية. ونتيجة لذلك، صادفت هذه المشاريع عدداً من الانتكاسات والتحديات المتصلة بسلامتها المالية، واختيار نماذج تجارية ملائمة ومجتمعات محلية مناسبة.
- أحرز تقدم في قياس عمل المرأة غير المدفوع الأجر في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ساهم فيه هذا المشروع بصورة كبيرة من خلال توفير الدعم المنهجي والمفاهيمي لتحسين نوعية أدوات القياس بطريقتين هما تصنيف أنشطة استخدام الوقت مما يسمح بإجراء مقارنات دولية؛ واعتماد مؤشر "مجموع وقت العمل". ووجد المستعملون أن جودة الأنشطة في إطار هذا المشروع عالية للغاية. وساعدت جهود الدعوة والشراكات والحوار بشأن السياسة العامة على كفالة إبقاء الموضوع على رأس جدول الأعمال وتشجيع إنتاج الإحصاءات وتحليلها.
- واصل مركز التجارة الدولية، بالرغم من القيود الكبيرة، تقديم خدمات ملائمة عالية الجودة تتسم بسرعة الاستجابة والفعالية والكفاءة النسبية. وقد حققت الأنشطة

النتائج الآنية المتوخاة فيما يتعلق ببناء القدرات وهناك توقعات واضحة في معظم الحالات بأن تساهم هذه الأنشطة في تحقيق الأهداف العليا المرجوة منها. ومن ناحية أخرى، أعاققت الحالة العامة للموارد في المركز بشدة قدرته على تلبية طلبات الخدمات بطريقة منهجية: فلا توجد قائمة بالمنتجات أو نهج مقرر لتقييم الاحتياجات.

تعزيز حقوق الإنسان

٣٦ - في مجال تعزيز حقوق الإنسان، حصل ١٤ تقريراً على تقديرات مرتفعة لفرعها المتعلق بالنتائج. وتضمنت سبعة من هذه التقارير نتائج إيجابية إلى حد كبير، بينما تضمنت ستة منها نتائج مختلطة، وتضمن واحد منها نتائج سلبية إلى حد كبير. وشملت النتائج الرئيسية ما يلي:

- رغم أن توسيع نطاق الجهود التي تبذلها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لبناء قدرة اللاجئين على التكيف والاعتماد على الذات قد تم على مهل، أشار تقرير صادر عن مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى أن جهود المفوضية كانت أقل نجاحاً في تحقيق حلول طويلة الأمد للأشخاص موضع الاهتمام في حالات اللجوء التي طال أمدها، نظراً لتوجهها إلى حد كبير نحو نموذج استجابة للطوارئ ولكونها واجهت عوائق بسبب دورة التخطيط والميزنة القائمة على أساس سنوي. ومع ذلك، كفلت الاستجابة لحالات الطوارئ من المستوى ٣ حماية اللاجئين في جنوب السودان من خلال تمكينهم من الوصول إلى الأراضي الأوغندية دون عوائق أو تمييز، وإتاحة التسجيل وتوفير خدمات الحماية الأساسية. وأدت إلى إنقاذ الأرواح وتوفير قدر من الاكتفاء الذاتي للاجئين. وكانت لتوسيع نطاق الخدمات الصحية والتغذوية وتحسينها نتائج إيجابية لسكان البلد المضيف ومجتمع اللاجئين، وتم تفادي خطر تفشي الأمراض المعدية إلى حد كبير.

- تصدى عمل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان للتمييز في جمهورية مولدوفا على عدة جبهات. واعتمد تشريع جديد بشأن الخدمة العسكرية البديلة في منطقة ترانسنيستريا وعقدت مسيرات الفخر التي نظمها المثليون والمثليات ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية دون وقوع حوادث أمنية. وتم إلغاء الفصل بين طلاب الروما وغيرهم في عدد من المدارس. وتم تعزيز اختصاص الهيئات القضائية وشبه القضائية فيما يتعلق بمواجهة التمييز وفقاً للقانون الدولي مثلما تم توثيق ومتابعة أكثر من ٥٠ حالة نموذجية من حالات التمييز. ووجهت دعوة إلى منظمة غير

حكومية أنشئت بغرض تمثيل آباء الأطفال المعوقين لإسداء المشورة لوزارة التعليم بشأن الإدماج.

تنمية أفريقيا

٣٧ - حصل ثلاثة عشر تقريراً على تقديرات عالية لنوعية فروعها المتعلقة بالنتائج. ومن بين هذه التقارير، تضمنت تسعة نتائج إيجابية إلى حد كبير، وتضمنت أربعة نتائج مختلطة. وشملت النتائج الرئيسية ما يلي:

- عمل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (مئول الأمم المتحدة) في جميع مجالات التدخل الرئيسية لتحقيق الانتقال إلى الانتعاش والتنمية من خلال تطبيق المبادئ التوجيهية المتعلقة بالحصول على نتائج عند العمل في سياق للإنعاش المبكر مع التركيز على القضايا الإنمائية المادية الوجيهة الخاصة بكل بلد تحديداً والتي تؤثر على عملية السلام. بيد أن الحجم المتواضع للمشاريع أحياناً والاعتماد على التمويل المقدم من الجهات المانحة كانا سبباً في محدودية البروز والاتساق والجدوى فيما يتعلق بالعمل استراتيجياً على المواضيع الرئيسية المتعلقة بالتحضر. ومع ذلك، فقد أدمج مئول الأمم المتحدة نفس المواضيع المتكررة في مشاريع مختلفة للحصول على تأثير من خلال الحجم والتكرار.
- كشفت تجربة مخطط الدفع مقابل خدمات النظم الإيكولوجية القائم على الأسواق أنه رغم أن الحد من إزالة الغابات والزيادة في إعادة التشجير في مناطق الغابات خارج المناطق المحمية رسمياً في غرب أوغندا قد تحققاً لدى مجموعة المعالجة مقارنة بمجموعة المراقبة، لم تكن النتائج ذات دلالة إحصائية بما يقدم أدلة مقنعة لتكرار البرنامج عبر أوغندا. وقدم مخطط الدفع مقابل خدمات النظم الإيكولوجية إيرادات ومنافع اجتماعية أخرى تحفز الناس على عدم قطع الغابات أو التسبب في تدهورها وأدى إلى إنشاء شبكة قوية من المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني.
- تلقت وزارة الشؤون الجنسانية في موزامبيق دعماً من أجل توسيع التغطية الاجتماعية لعدم التسامح مطلقاً إزاء العنف ضد المرأة. وتمثلت التدخلات الناجحة في حملة "اتحدوا لإنهاء العنف ضد المرأة" التي شملت طلاب المدارس الثانوية وتقديم دورات تدريبية للموظفين المكلفين بتنفيذ الآلية المتكاملة لتقديم المساعدة للنساء والفتيات ضحايا العنف. وتم تدريب موظفي الوزارة على الميزنة المراجعة للاعتبارات الجنسانية، مما أسفر عن وضع المصفوفة الجنسانية المبسطة والاستخدام الفعال لها. وجرى بناء قدرات الحكومة على تعزيز سياسات التوظيف المراجعة للاعتبارات الجنسانية

ومهارات القوة العاملة. وجرى تدريب النساء على العمل كمراقبات في انتخابات تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، وتدريب عضوات الأحزاب السياسية لزيادة القدرات القيادية لديهن. غير أن تحقيق النتائج الشاملة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة كان محدوداً.

التنسيق الفعال لجهود المساعدة الإنسانية

٣٨ - في هذا المجال ذي الأولوية، حصل اثنا عشر تقريراً على تقدير جيد أو ممتاز على النوعية العامة لفروعها المتعلقة بالنتائج. وتضمنت سبعة من هذه التقارير نتائج إيجابية إلى حد كبير؛ وأربعة منها نتائج مختلطة؛ وتضمن واحد منها نتيجة سلبية. وشملت النتائج الرئيسية ما يلي:

- جرى تقييم جهود المساعدة الإنسانية في جنوب السودان والصومال وجمهورية أفريقيا الوسطى. وقدمت التقييمات التي أجريت في جنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى أدلة على المكاسب القيمة المحققة من خلال المساهمات المقدمة من الصناديق الإنسانية المشتركة في تلك البلدان. بيد أن التقييم الذي أجري في الصومال لاحظ انخفاضاً في التمويل العالمي، يعزى إلى الأولويات المتنافسة للمساعدة الإنسانية فضلاً عن التحول نحو تمويل إعادة التأهيل في ضوء استمرار تحسن الأمن في الصومال.
- يمكن أن يكون التعاون مع مبادرة توحيد الأداء، التي تستند إلى الطابع المتعدد الأبعاد للفقر وعدم المساواة، أن يكون أمراً مفيداً لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في جهودها الرامية إلى تقديم حلول دائمة للأشخاص موضع الاهتمام، كما تبين مجموعة صغيرة لكنها متزايدة من الأدلة التي تشير إلى أنه حيثما كانت المفوضية جزءاً من التقييم القطري المشترك، فإن الأشخاص موضع الاهتمام لديها كانوا يتمتعون بنفس القدر من الأولوية المعطاة لغيرهم في برنامج توحيد الأداء. ومع ذلك، وبصفة عامة، كان نجاح المفوضية محدوداً في حشد الدعم الجماعي للبرامج والسياسات من خلال مبادرة توحيد الأداء بسبب انعدام التوجيهات الداخلية الموحدة وعدم اتساق الطريقة التي يتم النظر بها إلى حقوق الإنسان. والنهج البرنامجي للمفوضية ونظم تسيير العمل بها لا تتلاءم مع أنشطة البرمجة المشتركة.
- كان نهج فريق صحة الأسرة ذا أهمية كبيرة للاجئين الفلسطينيين: فقد كان ملائماً من حيث تزويدهم بالرعاية الصحية الأولية. وأدى ذلك النهج إلى تحسين الحالة

الصحية العامة للسكان ومستوى الخدمات مع خفض التكاليف. مرور الوقت. وتحسن فحص وتشخيص ومعالجة الأمراض غير المعدية وكذلك أنشطة التوعية بها.

صون السلام والأمن الدوليين

٣٩ - في هذا المجال حصلت سبعة تقارير على تقدير جيد أو ممتاز على نوعية فروعها المتعلقة بالنتائج. وتضمن اثنان من هذه التقارير نتائج إيجابية إلى حد كبير؛ وأربعة منها نتائج مختلطة؛ وتضمن أحدها نتيجة سلبية. وكانت أبرز النتائج كما يلي:

- كانت الخطوات المتخذة في إطار الجهود المبذولة في مجالي الإنفاذ والمساعدة التعويضية المتعلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين من جانب موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها في عمليات حفظ السلام قد ساهمت في حدوث انخفاض في ادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين المبلغ عنها. ومع ذلك، وعلى الرغم من الاتجاه التنازلي، فقد استمرت ادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين، فقد كان هناك ٤٨٠ ادعاء بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٣، أكثر من ثلثها ادعاءات تشمل أشخاصا قاصرين. وأدى عدم وضوح توزيع المسؤوليات داخل هيكل الإنفاذ مقترنا بالتأخيرات الطويلة في إنجاز التحقيقات إلى تقويض فعاليته. وتشير الأدلة المستقاة من بعثات حفظ السلام في هايتي وليبيريا إلى أن المقايضة بالجنس أمر شائع جدا لكن يقل الإبلاغ عنه. وبالإضافة إلى ذلك، فإن وجود اختلافات واسعة في الجزاءات يُضعف الالتزام بمبدأ عدم التسامح إطلاقا. وكان تقديم المساعدة التعويضية للضحايا ضعيفا جدا.

مكافحة المخدرات ومنع الجريمة ومكافحة الإرهاب الدولي

٤٠ - في مجال مكافحة المخدرات ومنع الجريمة ومكافحة الإرهاب الدولي، حصلت خمسة تقارير على تقدير جيد أو ممتاز على نوعية فرعها المتعلق بالنتائج. ومن بين هذه التقارير، كانت أربعة قد تضمنت نتائج إيجابية إلى حد كبير، وواحد قد تضمن نتائج مختلطة. وتناولت التقارير تقديم المساعدة الاجتماعية الأساسية إلى السكان المعرضين للخطر كجزء من الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومكافحته، وبناء المؤسسات فيما يتعلق بإصلاح السجون، ومكافحة غسل الأموال، وإجراء الأبحاث بشأن الفساد والمخدرات. وبصفة عامة، استندت النتائج إلى التقييمات التي أجريت على مستوى المشاريع. فعلى سبيل المثال، أثبتت التقارير فعالية تدخلات المساعدة الاجتماعية للسكان المعرضين للخطر في إطار الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومكافحته في شرق أفريقيا، وأثر الإصلاح

الواسع النطاق لنظام العدالة الجنائية في جمهورية قيرغيزستان. ووثقت تقارير أخرى أدلة محدودة أكثر على النجاح من قبيل تقييم مبادرات مكافحة الفساد في منطقة الميكونغ التي لاحظت أنه على الرغم من أن القوانين الوطنية قد تحسّنت من حيث امتثالها للمعايير الدولية وأن المسؤولين قد أصبحوا أكثر دراية وعلمًا، فإن التحقيقات وعمليات الضبط والملاحقات القضائية الفعلية كانت أقل عدداً.

تعزيز العدالة والقانون الدولي

٤١ - حصل التقرير الوحيد الذي يقع في إطار هذا المجال ذي الأولوية على تقدير جيد أو ممتاز عن نوعية فروعه المتعلقة بالنتائج وتضمن نتائج إيجابية إلى حد كبير. وكان تقييم استجابة صندوق بناء السلام للحاجة إلى استعادة العدالة والمصالحة في سيراليون قد خلص إلى أنه من خلال الدعم الذي قدمه الصندوق، جرى تنفيذ برنامج التعويض لضحايا الحرب على النحو المقرر: تلقى ١٣ ٥٢٦ من ضحايا الحرب مساعدة نقدية ومُنح ١ ١٣٨ من الضحايا المبتوري الأطراف، الذين سبق لهم أن تلقوا المساعدة في عام ٢٠٠٩ مدفوعات إضافية. وقد ساعد إنجاز عملية التعويض وتنفيذ توصية لجنة الحقيقة والمصالحة في توفير المساعدة المادية إلى الضحايا لتأمين سبل عيشهم ومثل في الوقت نفسه عملاً رمزياً يعترف بمعاناتهم ويظهر الالتزام باستعادة العدالة.

نزع السلاح

٤٢ - مثلما ورد في الفقرة السابقة، لم يكن هناك سوى تقرير واحد حصل على تقدير جيد بشأن نزع السلاح فيما يتعلق بالمجالات ذات الأولوية لصندوق بناء السلام. وقد تبين أن مجالات الأولوية كانت ذات صلة باحتياجات بناء السلام وكانت واسعة بما فيه الكفاية. ومع ذلك، فقد أعرب عن شواغل إزاء كفاءة أن تؤدي برامج الصندوق في إصلاح الأمن الاجتماعي ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للمقاتلين السابقين إلى إضافة قيمة متميزة في حد ذاتها وليس أن تكون مجرد إضافة إلى قاعدة موارد موجودة فعلاً تمولها جهات مانحة.

سادساً - خطة عمل مكتب خدمات الرقابة الداخلية في مجال التقييم

٤٣ - في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، سيكون مكتب خدمات الرقابة الداخلية قد أنجز تقييمات للكيانات التالية:

- مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين:

(أ) عمل المفوضية مع اللاجئين والمشردين داخليا ولصالحهم في السياقات المختلطة للاجئين والمشردين داخليا؛

(ب) دور المفوضية في تسجيل اللاجئين وملتمسي اللجوء

- إدارة الشؤون السياسية
- وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى
- مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان
- مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية
- اللجنة الاقتصادية لأوروبا
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
- المكتب التنفيذي للأمين العام

٤٤ - وستكون التقييمات المواضيعية التالية قد أُنجزت في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧:

- أعمال اللجان الإقليمية
- ٤٥ - وفي تقييم عمليات حفظ السلام، ستنجز التقييمات التالية خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧:
- التكامل بين عمليات حفظ السلام والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة
- نتائج بناء قدرات الشرطة الوطنية
- مخزونات النشر الاستراتيجي
- تشكيل القوات
- إجراءات حفظ السلام الرادعة
- "نقل التبعية" في بعثات حفظ السلام

٤٦ - وبالنسبة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، قام مكتب خدمات الرقابة الداخلية بزيادة صقل إجراءات التقييمية لعملية تقييم المخاطر بما في ذلك النظر بشكل أشمل في إطار سجل المخاطر الخاص بالإدارة المركزية للمخاطر الذي وضعتة الأمانة العامة. وقد جرى تحديد الكيانات والمواضيع التالية لتقييمها في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩:

- مكاتب الممثلين الخاصين للأمين العام المعنيين بالأطفال والتزاع المسلح، والعنف الجنسي في حالات التزاع، والعنف ضد الأطفال
- إدارة شؤون الإعلام
- إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات
- مكتب شؤون نزع السلاح
- إدارة الشؤون الإدارية
- مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
- مكتب الشؤون القانونية
- برنامج الأمم المتحدة للبيئة

٤٧ - ووفقا للفقرة ٧ من بيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ (S/PRST/2015/21) وعملا بالفقرة ٢٢ من قرار مجلس الأمن ٢٢٥٦ (٢٠١٥)، الذي أحاطت الجمعية العامة به علما في قرارها ٢٢٧/٧٠، جرى التخطيط لإجراء التقييم التالي:

- تقييم أعمال وطرائق الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين
- ٤٨ - ولضمان وجود القدرة التي تمكن من النظر في طلبات إجراء التقييمات التي ترد على أساس مخصص من الهيئات الحكومية أو الإدارة العليا، لن يخضع كيانات لتقييم مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلا إذا لم ترد طلبات مخصصة بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧؛ وهما:

- مكتب شؤون الفضاء الخارجي
- مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا

٤٩ - وقد جرى تحديد التقييم المواضيعي التالي لإنجازه في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩:

- التقييم المواضيعي للتأهب واتساق السياسات لدى كيانات الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتنفيذ مساهماتها في أهداف التنمية المستدامة ورصدها والإبلاغ عنها

٥٠ - وبالإضافة إلى التقييمات، على نحو ما طلبته الجمعية العامة بموجب قرارها ٢٣٤/٣٧، سيقوم مكتب خدمات الرقابة الداخلية أيضا في عام ٢٠١٨ بإنجاز الاستعراضات التالية التي تجرى كل ثلاث سنوات للتقييمات المنجزة في عام ٢٠١٥:

- الاستعراضات التي تجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات المستقاة من تقييمات عام ٢٠١٥ لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والأونكتاد، ومركز التجارة الدولية، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وموئل الأمم المتحدة

٥١ - وتشمل التقييمات المقررة لحفظ السلام مبدئيا خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ ما يلي:

- تقييم حماية حقوق الإنسان في عمليات حفظ السلام
- تقييم بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان
- الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير تقييم مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الجهود المبذولة في مجالي الإنفاذ والمساعدة التعويضية المتعلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين من جانب موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها في عمليات حفظ السلام

٥٢ - ومن المقرر أن يبدأ تقييم/استعراض إضافي في مجال حفظ السلام وينتهي في عام ٢٠١٧:

- الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير تقييم مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تنفيذ ونتائج ولايات حماية المدنيين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

سابعاً - متابعة الإجراءات التي أوصت بها لجنة البرنامج والتنسيق

٥٣ - في إطار نظرها في تقرير فترة السنتين السابقة، أوصت لجنة البرنامج والتنسيق في الفقرة ٩٥ من التقرير المتعلق بدورها الخامسة والخمسين (A/70/16) بأن توافق الجمعية العامة على التوصيات التالية الواردة في الفقرات ٦٥ - ٦٧ من الوثيقة A/70/72. وكانت هذه التوصيات هي:

(أ) ينبغي على الكيانات التي ليست لديها حالياً سياسة للتقييم أن تضع هذه السياسة؛

(ب) من أجل تعزيز قدرات التقييم الشامل لديها، ينبغي أن تكفل جميع الكيانات تنفيذ إجراءات التقييم الرئيسية؛

(ج) ينبغي لإدارة الشؤون الإدارية أن تقوم، بالتشاور مع المكتب، بتحسين المبادئ التوجيهية القائمة لتخطيط الموارد التقديرية لأجل أنشطة الرصد والتقييم وإدراجها في الميزانيات البرنامجية (الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية).

٥٤ - وحتى وقت إعداد هذا التقرير، قام كل من إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، وإدارة شؤون الإعلام، وإدارة شؤون السلامة والأمن، ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، بوضع سياسات التقييم. ويعمل مكتب الشؤون القانونية على وضع اللمسات الأخيرة على سياسة التقييم لديه، الموجودة حالياً في شكل مسودة. وقد اتفقت مكاتب الأمم المتحدة في جنيف ونيروبي وفيينا على العمل معاً على صياغة سياسة مشتركة.

٥٥ - والحالة الراهنة بشأن اعتماد الإجراءات الموصى بها قد جرى تقييمها على أساس أدلة مستندية تثبت أن الإجراءات ذات الصلة قد تم وضعها رسمياً و/أو تبين كونها مستخدمة، وفيما يتعلق بالأمور التالية:

(أ) وضع خطة عمل للتقييم: قامت جميع الكيانات عدا مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية ومكتب الشؤون القانونية ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي وفيينا بتقديم أدلة على هذا الإجراء؛

(ب) وضع خطط عمل لتنفيذ توصيات التقييم: قامت جميع الكيانات عدا مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا ومكتب الشؤون القانونية ومكاتب الأمم المتحدة في جنيف ونيروبي وفيينا بتقديم أدلة على هذا الإجراء؛

(ج) تتبع و/أو رصد تنفيذ توصيات التقييم: قامت جميع الكيانات عدا مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية ومكتب الشؤون القانونية ومكتب المستشار الخاص لشؤون وأفريقيا ومكاتب الأمم المتحدة في جنيف ونيروبي وفيينا بتقديم أدلة على هذا الإجراء؛

(د) نشر و/أو تعميم تقارير التقييم: قامت جميع الكيانات عدا مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية ومكتب الشؤون القانونية ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا ومكاتب الأمم المتحدة في جنيف ونيروبي وفيينا بتقديم أدلة على هذا الإجراء؛

(هـ) نشر و/أو تعميم الدروس المستفادة من التقييم: قامت جميع الكيانات عدا مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا ومكتب الشؤون القانونية ومكاتب الأمم المتحدة في نيروبي وفيينا بتقديم أدلة على هذا الإجراء؛

(و) الاستفادة من نتائج التقييم في تخطيط البرامج وتنفيذها: قامت جميع الكيانات عدا مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومكتب الشؤون القانونية ومكاتب الأمم المتحدة في نيروبي وفيينا بتقديم أدلة على هذا الإجراء.

٥٦ - وعملت إدارة الشؤون الإدارية ومكتب خدمات الرقابة الداخلية معاً على تحسين المبادئ التوجيهية القائمة لاستيفاء بيانات الاستثمار ١٢، أي فيما يتعلق بتخطيط الموارد التقديرية الخاصة بأنشطة الرصد والتقييم وإدراجها في الميزانيات البرنامجية للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩. وتزود المبادئ التوجيهية المنقحة الكيانات بالتعليمات التالية:

”ينبغي الإبلاغ عن الموارد المتصلة مباشرة بأنشطة التقييم الذاتي التي تنجم عنها تقارير تقييم باعتبارها موارد للتقييم الذاتي. كما ينبغي الإبلاغ عن جميع أنشطة التقييم والموارد ذات الصلة التي لا تنجم عنها تقارير تقييم في إطار عملية التقييم الذاتي/الرصد الإلزامية“.

٥٧ - وأيدت الجمعية العامة، في قرارها ٨/٧٠ المؤرخ ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، في جملة أمور، التوصيات الأربع التي قدمتها لجنة البرنامج والتنسيق على النحو الوارد في التقرير عن أعمال دورتها الخامسة والخمسين (A/70/16)، الفقرات ٩٩ و ١٠٤-١٠٦ التي تنص على أن تطلب الجمعية إلى الأمين العام اتخاذ خطوات ملموسة بهدف تنمية القدرات وتعزيز ثقافة التقييم على نطاق المنظمة. واستجابة لهذه التوصيات واستجابة أيضاً لقرار الجمعية ٢٥٥/٧٠، المؤرخ ١ نيسان/أبريل ٢٠١٦، الذي شددت فيه الجمعية على ضرورة

تعزيز التقييم واستخدامه كوسيلة لتحسين الأداء، قامت لجنة الإدارة التابعة للأمين العام باستعراض ومناقشة التحديات التي تواجه تعزيز التقييم في اثنتين من جلساتها عُقدتا في ١٢ أيار/مايو و ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، وتقرر فيهما أن يعمل مكتب خدمات الرقابة الداخلية وإدارة الشؤون الإدارية معاً لتحديد الطريقة التي يمكن بها تعزيز التقييم. ومن خلال هذا التقرير، أحال مكتب الخدمات هذه التوصيات التي لم تنفذ بعد إلى مكتب الأمين العام المعين حديثاً للنظر فيها وتنفيذها، وسيقدم تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذها في التقرير المقبل الذي سيصدر في عام ٢٠١٩.

ثامناً - الاستنتاجات

٥٨ - أكدت لجنة البرنامج والتنسيق أهمية وجود وظيفة قوية للتقييم كأداة بالغة الأهمية لتقييم أداء المنظمة، الأمر الذي يتيح تعزيز المساءلة واستخلاص الدروس من أجل تحقيق نتائج أقوى.^(٢٨) ولاحظ التقييم الحالي أنه بالرغم من إحراز تقدم كبير، لا يزال بعض الكيانات يفتقر إلى وظيفة تقييم فعالة: فهي إما أنها تعمل دون وجود سياسة تقييم (أربعة كيانات) أو تفتقر إلى الخبرة اللازمة (أربعة كيانات) ولا تزال عدة كيانات قاصرة عن استيفاء المعايير المقترحة التي حددها وحدة التفتيش المشتركة لدى تخصيص الموارد. وبالتالي، فإن الكيانات غير قادرة على الاضطلاع إلا بأنشطة تقييم محدودة. وبدون وضع سياسة للتقييم وتخصيص الموارد المكرسة للتقييم، بما في ذلك الموظفون والوقت والخبرة، لا يمكن أن تتطور وظيفة التقييم داخل الكيان.

٥٩ - والعديد من الكيانات التي وضعت سياسات تقييم لم تجر تقييمات للفترة قيد الاستعراض. وغالبا ما تكون هذه الكيانات أصغر حجماً أو مكلفة بولايات تتصل بالإدارة والدعم. وينبغي أن تكون الجهود الرامية إلى تعزيز وظيفة التقييم في هذه الكيانات جهوداً استراتيجية ومصممة خصيصاً لتلبية احتياجات هذه الكيانات والتغلب على الحواجز التي تمنعها من إنشاء وظيفة أقوى ذات صلة بعملها.

٦٠ - وهناك لبس كبير في العلاقة بين الإبلاغ عن الموارد المخصصة للتقييم وإجراء تقييم تنجم عنه تقارير تقييم. وإصدار المبادئ التوجيهية الجديدة التي أعدها إدارة الشؤون الإدارية بالتشاور مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية لتوزيعها على مراكز التنسيق المعنية بالميزانية والمعنبة بالتقييم يهدف إلى المساعدة في كفاءة تحسين مواءمة خطط العمل الخاصة بالتقييم مع ميزانيات التقييم، والتفريق بشكل واضح بين الرصد والتقييم.

(٢٨) A/70/16، الفقرة ٩٦.

- ٦١ - وليس من باب المغالاة التأكيد على أهمية وجود ثقافة تقييم داخلية قوية. وكما ذكر في تقارير سابقة، فإن الدعم الإداري شرط أساسي لوجود وظيفة تقييم قوية.
- ٦٢ - وفي انتظار تنفيذ توصيات لجنة البرنامج والتنسيق الواردة في الوثيقة A/70/16، يود مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن يقدم توصية واحدة إضافية هامة تهدف إلى تعزيز ميزنة التقييم.

تاسعا - التوصيات

- التوصية ١ (انظر الفرع الثالث، النتيجة دال، الفقرة ٢٠):
- ٦٣ - ينبغي أن تتواءم ميزنة موارد التقييم بشكل أفضل مع خطط التقييم، وينبغي أن تعكس نواتج التقييم تلك الخطط والميزانيات بصورة أفضل:
- ينبغي أن تنسق مراكز التنسيق المعنية بالتقييم مع مراكز التنسيق المعنية بالميزانية بشأن نواتج التقييم المقررة وذلك لكفالة تخصيص الموارد المناسبة وفقا للمبادئ التوجيهية المعممة.^(٢٩)
- الكيان المسؤول: جميع الكيانات
- مؤشر الإنجاز: تناسُب جميع الموارد المخصصة للكيانات لأغراض التقييم مع نواتج التقييم المقررة.

(٢٩) انظر الفرع F من المذكرة المعنونة "Background on Evaluation" المتاح تحت علامة التبويب References في موقع الميزانية على الإنترنت (http://ppbd.un.org/Ppbd_bi18/ReviewDates.aspx#).

المرفق الأول

قائمة بأسماء الكيانات الواردة في التقرير

- ١ - إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية
- ٢ - إدارة الدعم الميداني
- ٣ - إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات
- ٤ - إدارة الشؤون الإدارية
- ٥ - إدارة عمليات حفظ السلام
- ٦ - إدارة الشؤون السياسية
- ٧ - إدارة شؤون الإعلام
- ٨ - إدارة شؤون السلامة والأمن
- ٩ - اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
- ١٠ - اللجنة الاقتصادية لأوروبا
- ١١ - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
- ١٢ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
- ١٣ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
- ١٤ - مركز التجارة الدولية
- ١٥ - مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية
- ١٦ - مكتب شؤون نزع السلاح
- ١٧ - مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية
- ١٨ - مكتب الشؤون القانونية
- ١٩ - مكتب شؤون الفضاء الخارجي
- ٢٠ - مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا

- ٢١ - مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان
- ٢٢ - مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
- ٢٣ - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)
- ٢٤ - هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)
- ٢٥ - برنامج الأمم المتحدة للبيئة
- ٢٦ - برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (ممثل الأمم المتحدة)
- ٢٧ - مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
- ٢٨ - مكتب الأمم المتحدة في جنيف
- ٢٩ - مكتب الأمم المتحدة في نيروبي
- ٣٠ - مكتب الأمم المتحدة في فيينا
- ٣١ - وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)

المرفق الثاني

منهجية أخذ العينات المتعلقة بتقارير التقييم المختارة

استُخدمت طريقة أخذ العينات الطبقية بطريقة عشوائية لتحديد ١٠٠ تقرير لغرض تقييم الجودة على أساس عدد تقارير التقييم التي جرى فحصها في كل كيان. ويعرض الجدول الوارد أدناه الفئات المستخدمة لتحديد عدد التقارير التي ستؤخذ كعينات لكل كيان.

مستويات أخذ العينات الطبقية بطريقة عشوائية

النسبة المئوية للعينات	العدد الأدنى من التقارير المدروسة
١٠٠	١
٧٥	٥-٢
٥٠	١٥-٦
٣٣	٣٠-١٦
٢٥	٤٥-٣١
٢٠	٥٣-٤٦

المرفق الثالث

التعليقات الواردة من كيانات الأمانة العامة بشأن مشروع التقرير

المكتب التنفيذي للأمين العام

قوبل بالتقدير التقرير عن تعزيز دور التقييم وتطبيق نتائج التقييم في تصميم البرامج وتنفيذها والتوجيهات بشأن السياسة العامة في الأمانة العامة للأمم المتحدة. وتم التنويه بنتائج تقرير الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.

وتناولت لجنة الإدارة مسألة التقييم في أيار/مايو ٢٠١٦. وفي ذلك الوقت، شددت اللجنة على أهمية وظيفة التقييم وقررت، مع مراعاة طلبات الجمعية العامة الواردة في الفقرات ١٥-١٨ من قرارها ٢٥٥/٧٠ المؤرخ ١ نيسان/أبريل ٢٠١٦، أن تواصل تعزيز التقييم في الربع الأخير من عام ٢٠١٦. وعملاً بهذا المقرر، تناولت اللجنة المسألة مرة أخرى في اجتماع عقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ أبلغ فيه مكتب خدمات الرقابة الداخلية الأعضاء أنه لا تزال هناك حاجة إلى تعزيز قدرات التقييم في مختلف الكيانات، وذلك رغم أن التقييم العام لقدرات التقييم الذاتي على نطاق الأمانة العامة خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ أشار إلى حدوث تحسن في تنفيذ السياسات المتبعة للتقييم الذاتي. وفي ضوء الآراء المعرب عنها بشأن الاحتياجات من الموارد وأفضل السبل لتوفير الدعم المباشر للإدارات والمكاتب، اتفقت لجنة الإدارة على أن تضع الإدارة نهجاً موحداً من أجل تعزيز التقييم.

ويرد تعزيز وظيفة التقييم على جدول أعمال لجنة الإدارة لعام ٢٠١٧. وستنظر اللجنة في سبل أخرى لتعزيز وظيفة التقييم، بما في ذلك وضع نهج موحّد لتنمية القدرات القائمة وتعزيزها.

ويولي الأمين العام أهمية كبيرة لبناء وظيفة تقييم قوية داخل الأمانة العامة استناداً إلى السياسات والمنهجيات والخطط والموارد وأفضل الممارسات المناسبة. وفي بناء هذه القدرة، ومع مراعاة الاستقلالية التشغيلية لمكتب خدمات الرقابة الداخلية، يتطلع الأمين العام إلى تلقي الدعم والتوجيه من المكتب، حسب الاقتضاء، ووفقاً للولاية المسندة إليه.

وشكراً على إتاحة الفرصة للتعليق على التقرير.

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

الإشارة إلى تقارير التقييم باعتبارها من النواتج: "النواتج" في سياق الإدارات الفنية من قبيل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية هي النواتج في إطار برنامج العمل المكلفة به. وعليه، ليس من الواضح إذا كانت خطط وتقارير التقييم تدرج في التصنيف ذاته باعتبارها نواتج فنية للإدارة.

إدارة الشؤون السياسية

ترحب إدارة الشؤون السياسية بتقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن تعزيز دور التقييم وتطبيق نتائج التقييم على تصميم البرامج وتنفيذها وعلى التوجيهات المتعلقة بالسياسات. ونحن ممتنون لزملائنا في المكتب لإعدادهم هذا التقرير، الذي يبين مواطن القوة في الإنجاز وحدد الإجراءات ذات الأولوية المطلوبة لكفالة أن تظل الإدارة قادرة على الوفاء بمسؤولياتها. وتحقيقاً لهذه الغاية، اتخذت إدارة الشؤون السياسية خطوات فورية لمعالجة المجالات الواجب تحسينها المبينة في التقييم، كان من أهمها تعيين موظف متفرغ لشغل وظيفة التقييم وتخصيص الموارد اللازمة للإشراف على وضع وتنفيذ خطط ونواتج التقييم.

ونحن نقبل تماماً التوصية المنبثقة عن التقرير فيما يتعلق بكفالة أن تكون ميزنة موارد التقييم متوائمة بشكل أفضل مع خطط التقييم، وأن تعكس نواتج التقييم هذه الخطط والميزانيات بشكل أفضل. وقدرتنا الجديدة المتعلقة بالتقييم تعمل عن كثب مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية لكفالة أن تكون سياساتنا منسجمة مع المعايير والقواعد المستكملة التي وضعها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، بالإضافة إلى إبقاء المكتب والزملاء في إدارة عمليات حفظ السلام ومكتب دعم بناء السلام على علم بالأنشطة المقبلة لكفالة التفاعل في التقييم وتبادل التوصيات والدروس المستفادة.

وأحيط علماً بأن تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية يصنف إدارة الشؤون السياسية من ضمن الكيانات التي ليس لديها وحدة للتقييم، ولكن لديها بعض الأنشطة في هذا المجال (المراجع: الجدول ١، الفقرة ٤). وأود الإشارة إلى أن إدارة الشؤون السياسية أنشأت، في مطلع عام ٢٠١٧، قدرة كاملة من الفئة الفنية وفي مكنتي، مكرسة لتقييم عمل الإدارة وأثره والتقدم المحرز في تنفيذ ولايتنا. ويكمل الموظفون الموارد الداخلية الأخرى التي كانت مكرسة تقليدياً لهذه المجالات في ملاك الموظفين الثابت التابع لمكتب وكيل الأمين العام (موظف برتبة ف-٥ وموظفون من فئة الخدمات العامة على أساس عدم التفرغ).

معايير تخصيص الموارد للتقييم

تُخصَّص الموارد للأنشطة المضطلع بها في عام ٢٠١٧ وفقاً للعملية الإدارية الراسخة وموافقة مجلس التعلم والتقييم التابع لإدارة الشؤون السياسية، مع مراعاة الاختلافات في الغرض من التقييمات المضطلع بها وأنواعها، ووفورات الحجم التي نعتزم تحقيقها نظراً للموارد المحدودة جداً المتاحة للإدارة.

وستشمل خطة الإدارة للتقييم لعام ٢٠١٧ المجالات ذات الأولوية المبينة في المرفق ألف. وينصب تركيزها على التقييمات وممارسات التقييم (الدراسات المستفيضة للدروس المستفادة)، كما ينصب بصورة أكثر تحديداً على استعراض في منتصف المدة للخطة الاستراتيجية وإطار النتائج للإدارة، وتقييم أثر مشروع موظفي الاتصال على مستوى المحافظات في العراق، وتقييم جهود الدبلوماسية الوقائية التي تضطلع بها الإدارة في غرب ووسط أفريقيا.

ومشاريع التقييم التي تركز على الأنشطة التي صدر بها تكليف والواردة في الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ سوف تستخدم الموارد المخصصة من خلال الميزانية العادية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. و سيموّل التقييم الأوسع الذي يشارك فيه شركاء الأمم المتحدة من المساهمات الخارجة عن الميزانية.

وفي إطار الميزانية العادية، تقدّر قيمة أموال الإدارة المخصصة للرصد والتقييم في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ بمبلغ ٣٠٠ ٢٧٨ دولار. وتتضمن الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ بمبلغ ٣٠٠ ٢١٢ دولار لأنشطة التقييم، على الرغم من تخفيض كبير في الميزانية تواجهه الإدارة يتجاوز ١١ مليون دولار. وتقدّر الموارد الخارجة عن الميزانية المخصصة للرصد والتقييم في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ بمبلغ ٣٣ ٣٠٠ دولار. وبالنسبة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، تبلغ قيمة الموارد المقترحة للتقييم ٩٩ ٥٠٠ دولار.

وعلى افتراض استدامة الموارد الخارجة عن الميزانية واستمرار الجهات المانحة في دعمها بالمستويات الحالية، فإننا ملتزمون بتخصيص موارد مستدامة لأنشطة التقييم المقبلة بغية استكمال ما لدينا من تمويل محدود في إطار الميزانية العادية. وبالإضافة إلى ذلك، متى توافر تمويل من الجهات المانحة، سيتم تخصيص موارد إضافية لمشاريع التقييم الذاتي ومشاريع التقييم في عام ٢٠١٧. ويرجى الرجوع إلى المرفق باء للاطلاع على تفاصيل الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩.

وفي إطار هذا المسعى، تلتزم إدارة الشؤون السياسية بالعمل مع المكتب لكفالة أن ترسّخ عملية تقييم فعالة وملائمة للغرض المنشود كجزء من وظائفها الأساسية لدعم تنفيذ الولاية.

وفي الختام، أود أن أوجه انتباهكم إلى أن تقييمات مكتب دعم بناء السلام رُبطت بشكل خاطئ بإدارة الشؤون السياسية على أساس الخطة البرنامجية والأولويات لفترة السنتين، البرنامج ٢ (الشؤون السياسية)، البرنامج الفرعي ١ (منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها)، حيث أُشير أيضا إلى مكتب دعم بناء السلام. وربما تودون الإطلاع من جديد على الملاحظات والسياق في الفقرتين ٤١ و ٤٢ من التقرير^(١).

(أ) تناول مكتب خدمات الرقابة الداخلية هذا التعليق في التقرير النهائي.